المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الواحد والخمسين - تشرين الثاني ٢٠١٦ No. 51 Nov. 2016

للموصلِ تُقرعُ الأجراس

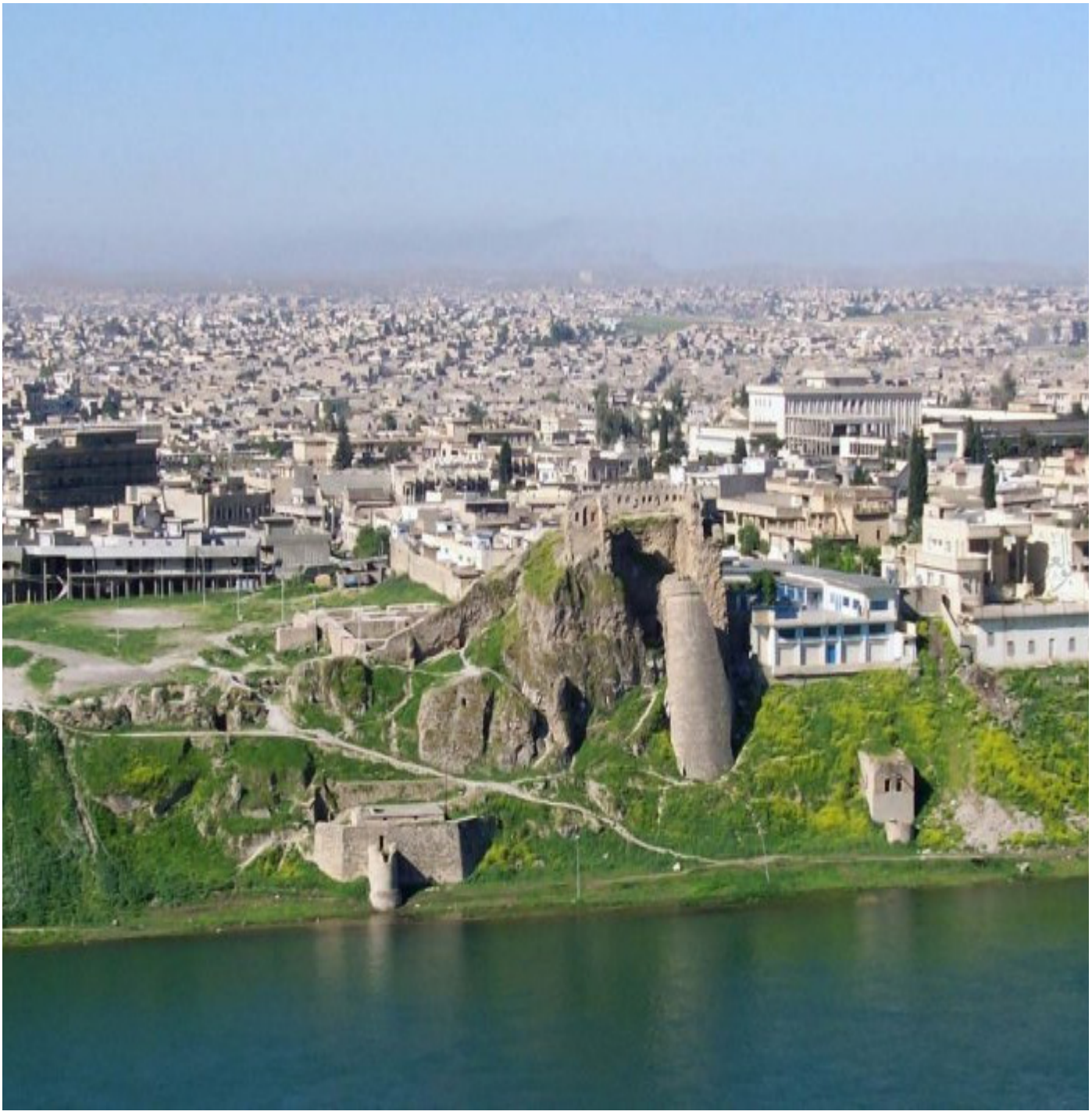

حق الحياة والأمن والحرية في الدستور العراقي

القاضي زهير كاظم عبود

ضمن أحكام الباب الثاني من الدستور أورد نصوصا تؤكد الحقوق المدنية والسياسية ، ونصت المادة (15) منه على أن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ، ثم زاد النص التأكيد على لا يجوز لأية سلطة حرمان أي فرد من هذه الحقوق أو تقييدها إلا بناء على قانون ، أو بناء على صدور قرار من جهة قضائية مختصة .

هذه النصوص وان كانت قواعد عرفية ومسلمات مفترضة ، إلا أن النص عليها يؤكد انسجام الدستور مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، فتشير إلى أنها من الحقوق الأساسية الدستورية في التشريع العراقي ، بوصفها تتميز بالسمو والعلو على جميع القوانين الأخرى .

والنص على حق الحياة والأمن والحرية يكشف عن المكانة والمنزلة التي ينظرها المشرع للفرد ، وهي من أسمى الحقوق البشرية ، ويترتب على الالتزام بها توفير جميع الطرق والوسائل التي تجعل كل أنواع التعسف والظلم تتناقض وتتنافى مع هذه المبادئ، وبالتالي توفر حقا دستوريا للفرد ليس فقط في حمايته والتمسك بحقوقه ، إنما يتعدى الأمر إلى إمكانية مقاضاة ومحاسبة السلطات ، ونلاحظ أن أي خرق او تهميش لأي من هذه الحقوق يعرض الحاكم والسلطة الى الابتعاد عن تطبيقات حقوق الإنسان ، ويضعهم في خانة الاتهام ، ويعرضهم للمسؤولية ، وبالتالي يوفر قاعدة ثورية لإسقاطهم ومحاسبتهم وطنيا ودوليا .

ويأتي النص على حق الإنسان في الحياة ليس لأنه حقا طبيعيا يتمتع به كل إنسان ، إنما تصديا لما تهدره بعض الأنظمة والحكام للحياة البشرية تحت شتى الأسبابوالمزاعم، سواء كانت عرقية أو دينية أو مذهبية أو فكرية ، مما يستوجب احاطة هذا الحق بالحماية والاحترام ، لذا لم يجوز الدستور حرمان الفرد من حق الحياة تعسفا ، ، بالنظر لوجود نصوص عقابية تعاقب الجناة بسلب حياتهم بموجب أحكام وقرارات أخذت شكلها القانوني والقضائي التام ، ولكون العراق من بين الدول التي تتمسك بتنفيذ عقوبة الإعدام في قانون العقوبات ، ومناقشة هذه القضية ليس في هذا الموجز ، فأن الحرمان القانوني يصبح جزءا من التقيد بالقانون الوطني ، وانسجاما مع الجملة الملحقة بحق الفرد في الحياة وهي (التقييد والحرمان وفقا للقانون) .

وفي حالة حرمان الفرد من حق الحياة يتوجب ان يكون هناك تحقيق ومحاكمة من قبل سلطات قضائية مختصة ، وان تصدر أحكامها وقراراتها وفق القانون ، وان تأخذ مداها وتدقيقاتها بالشكل الذي رسمته القوانين ، وان تتوفر للفرد جميع ما يضمنه القانون له من حقوق أخرى ، ثم يقترن كل هذا بصدور المرسوم الجمهوري للتنفيذ ، ومنح الدستور رئيس الجمهورية في المادة (73) صلاحية إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء ، واستثنت المادة ما يتعلق بالحق الشخصي ، ولا يشمل أيضا المحكومين نتيجة ارتكابهم جرائم دولية أو جرائم الإرهاب والفساد المالي والإداري ، بينما يصدر العفو العام بقانون ويترتب عليه انقضاء الدعوى ومحو حكم الإدانة الذي يكون قد صدر فيها وسقوط جميع العقوبات الأصلية والتبعية والتكميلية الاحترازية ولا يكون له اثر على ما سبق تنفيذه من العقوبات مالم ينص قانون العفو على غير ذلك .

وهكذا يؤكد النص الدستوري إن حق الفرد في الحياة والأمن والحرية مؤكد لايمكن حرمانه أو تقييده إلا للسبب المذكور في كل الأحوال ، ومع كل هذا فان توفرت ضمانات إنسانية لتعزيز الكرامة والسلامة والأمان تشكل مكملات للتمتع بهذا الحق ، وهذه الضمانات والمكملات تبرز في الحرية الشخصية والخصوصية الشخصية وحرمة المسكن والمساواة أمام القانون ، وعدم جواز ممارسة الحجز أو تقييد الحرية دون أمر قضائي ، ومنع كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع ، وغيرها من الحقوق .

ومع توفر حق الحياة ينبغي ان يتوفر أيضا الحق في الأمن والحرية ، إذ لا قيمة للحياة دون الحرية والأمن ، كما ان عدم توفر الحرية والأمن يسلب من الفرد القدرة على الإبداع وممارسة الحياة في أجواء السلام العادل ، والتمتع بحياة هانئة وهادئة وطبيعية بعيدا عن الحروب والتعنت والظلم والخشية من الأخر ، وبتوفر أجواء الأمن والحرية تتوفر عناصر الحياة الطبيعية والرفاه الاجتماعي ، وطريق لتقليل التفاوت الاجتماعي والطبقي والقضاء على الفقر ، ونمو علاقات صحية وايجابية بين المكونات سعيا لتحقيق الغاية الأساسية في الحياة المشتركة .

ولان الإنسان هو الحجر الأساس الذي تشتغل عليه الحقوق والحريات في الدستور، فأن كل ما ورد ضمن نصوص الشرعة الدولية ، ينعكس التزامه إلى القانون الوطني ، ولعل تطوير ذهنية من يعمل أو يشتغل في التطبيق العملي لهذه الحقوق وفقا لما نصت عليه اللوائح الدولية ، وما اقره العراق من معاهدات والتزامات ، يستوجب على الجهات القضائية والأمنية المختصة ، أن تسعى لتبسيط وتحليل مفاهيم حقوق الإنسان ، وما نص عليه الدستور العراقي من حقوق وواجبات للفرد ، وان تسعى المؤسسة التربوية والتعليمية إلى نشر ثقافة حقوق الأنسان مقترنة بقيم المحبة والتسامح وترسيخ مفهوم المواطنة بين أبناء الجيل الصاعد كجزء من تقويم الشخصية التي ابتليت بها أجيالنا التي سترحل .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

للموصلِ تُقرعُ الأجراس

محمد الحداد

تضيقُ المدنُ كثيراً في عينيكَ أحياناً وتصغر .. لكنها قد تتسعُ بالمعنى وتكبر حتى لكأنها تغدو أوطاناً شاسعة لا حدَّ لها..ثمة أماكن كثيرة تتمددُ بجسدها فوقَ الخرائط بترهلِ كسول ولا تكادُ تشغلُ من ذاكرةِ الحضورِ حيزاً يُذكر لكن ثمة أماكن أخرى ترسمُ خرائطها في الرأس قبلَ الأرض وتظلُّ تومضُ فيهِ شئتَ أم أبيتَ مثلَ سرابٍ بعيد لواحةٍ مستحيلة تظلُّ أبداً تنبضُ بالحياةِ في ذاكرةٍ بدويٍّ أصيل.. أحاولُ اليومَ أن أستدرجَ قلمي لأكتبَ عن الموصلِ تحديداً وعن نصرها الذي تكادُ بشائرهُ تلوحُ في الأفقِ القريب .. أريدُ أن أكتبَ فيها كلاماً يُشبهها هيَ أكثر مما يشبهُ أيّ كلامٍ آخر فهل ستعينني لغتي على ذلك ؟ ها أنا ذا أتوسلُ أصابعي كي تطاوعني هذه المرة كما طاوعتني من قبل مع مدننا التي عادت تباعاً إلى أحضانِ الوطن فهل تراني سأفلحُ في ذلك أيضاً ؟ بعضُ المدن تُذكّركَ عنوةً بعطشِ الحنينِ إليها حتى وإن لم تكن قد رأيتها من قبل .. هي التي تحيلكَ إليها رغماً عنك بسطوةِ حضورها الآسر الذي تظلُّ تستأثرُ بأسرارهِ مثل تميمة مقدسة ، هي أم الربيعين .. الحدباءُ والفيحاءُ والخضراءُ والبيضاء .. قالَ عنها أحدُ عشاقها : أرضٌ يحنُّ إليها مَن يُفارقها .. ويحمدُ العيشَ فيها مَن يُدانيها وأنتَ تُمعنُ النظرَ في جمالِ الموصلِ وهدوئها الساحر ستظلُّ تسألُ نفسكَ بحيرةٍ وعجب : هل هذه مدينة حقاً أم وطنٌ مصغر؟ كيف تمكنتْ هذهِ المدينة أن تصهرَ في بوتقة واحدة جميعَ الأديانِ والمذاهبِ والطوائفِ والقوميات كأنها جسدٌ واحد؟ ستبصرُ فيها المساجدَ والكنائسَ والمعابدَ والأضرحة والمقاماتِ جنباً إلى جنب .

وعلى المستوى الشخصي أعتز كثيراً أن ليَ مع الموصلِ حفرياتٍ خالدة من عبقِ المكان وسحرهِ نقشتْ آثارها بإصرارٍ عنيدَ في تلافيفِ الذاكرة ولا يمكن لها أن تُمحى أبداً بعدَ أن قضيتُ فيها بضعة سنواتٍ أثناء خدمتي العسكرية في مخمورَ والحمدانية وبرطلة والكوير وغيرها من الأماكن ، لكن بماذا ستسعفكَ الذاكرة حقاً وأنتَ تحاولُ بيأسٍ لذيذ أن تصفَ مدينة عصية على الوصفِ مثلَ الموصل؟ مدينة يكفي أن تتهجى حروفَ اسمها حتى تطلُّ عليك فوراً من شبابيكِ الذاكرةِ بوجهها الباذخِ الجمال مثل عذراءَ فاتنة يزيدها الحياءُ جمالاً فوقَ جمالها.. الموصلُ هذهِ من أوائلِ مدائن الأرض ولا تزالُ حتى اليوم تستأثر «بخلافِ سواها» بعبقِ الطينِ الأول الذي فَخرَتهُ يدُ الإله على هذهِ المعمورة .. لا تزالُ تنثرُ أسرارها الأزلية بسخاءٍ نادرٍ في دروبِ العابرين.. مدينة عُجنتْ تربتُها برائحةِ الأنبياءِ وسحرِ التاريخ وروعةِ الجغرافيا .. فيها ترقدُ منذ فجرِ البشرية أجسادٌ طاهرة لأنبياءِ الله : شيت ويونس وجرجيس ودانيال ، بمجردِ أن تطأ قدماكَ تخومها حتى تُلوّحُ إليكَ من بعيدٍ لتدخلَ أبوابها الموارية أبداً على عبقِ التاريخ.. ستسابقكَ هي إليها وتقفز نحوكَ فوراً وهي تحملُ بيدها دِلالَ قهوتها الساخنة.. ستذهلكَ نيرانُ كرمها التي لا تنطفئ تحتَ قدورِ مضائفِ عشائرها الضاربة عميقاً في الجذور ، سيسحركَ في الموصل همسُ خريرِ نهر دجلة العذب «عاشقها الأزلي» الذي يتهادى بغنجٍ وسكونٍ نحوَ معشوقته «الموصل» ليغازلها ويداعبَ برقةِ العاشقين ضفتيها «خديها» الغافيين منذَ الأزل وكأنهُ يفعلُ ذلك لأول مرة .. لكنهُ بمجردِ أن يُلامسَ جسدها حتى يتحدّب سريعاً وينحني خجلاً من سحرِ جمالها قبل أن يندلقَ سريعاً مع سحرِ الغروب كزائرٍ خفيفِ الظل يلملمُ خجلهُ سريعاً ويُلقي عليها بسلامٍ تحيةِ المساءِ والوداعِ معاً ! وأنتَ تبصرُ ذلك كلهُ ستسألُ نفسك سؤالاً لا جوابَ له : وأنا أقلّبُ عينيَّ في مفاتنِ هذه المدينة الساحرة مرةً بعد مرة هل تراني رأيتها حقاً ؟ هذهِ هي الموصلُ المدينة والتاريخ والجغرافيا فماذا عن نصرها القريب الذي تنتظرهُ منا وننتظرهُ منها؟ قبل عامين ونصف تقريباً كان قدَرُ الموصل أن تقعَ أسيرةً بيدِ مغولِ هذا العصر الذين عُبّئتْ رؤوسهم حدَّ القرفِ بكل الأوضارِ والذنوبِ والأوساخ التي تساقطتْ من قوافلِ الموتِ والخراب والدم التي مرتْ يوماً فوق هذهِ الأرض منذ نشأتها الأولى وحتى اليوم .. حدثَ كل ذلك سريعاً حينما اقتحمتْ ديارنا تلكَ الوحوش البشرية التي قدمتْ من أقصى أعماقِ الدهور وهي ترفعُ الموتَ لواءً لها وزحفتْ نحو المدن مدججة بعقولٍ مفخخة بكل أوهام التاريخ والعقائدِ وأحقادِ العهودِ الغابرة من أجل أن تعيدنا من جديدٍ لعصورِ غيابِ العقل والارادة .. تجرأتْ وحوشُ الظلام هذهِ أن تبتلعَ الموصلَ هذه المرة بعد أن ابتلعت مدناً أخرى قبلها .. كان ذلك التنظيم قد بدأ يبسط نفوذهُ بسرعةٍ سرطانية بعد أن وجدَ لهُ

موئلا خصباً شجعهم على التمدد سريعاً نحو أماكن أخرى .. هل تُراكم سمعتم من قبل بلصوص التاريخ ؟ هل قرأتم عن مزوري الجغرافيا ؟ هذا ما حدث بالفعل حينما تجرأ هذا التنظيم الدموي وبكل صلفٍ ووقاحة أن يأخذ التاريخ معهُ رهينةً ويجرهُ عنوةً نحو صحرائه القاحلة التي لا حدودَ لاتساعها ثم بدأ بإعادةِ كتابةِ تاريخٍ غريب قذفهُ بمهانة فوق خرائطَ جغرافيةٍ أكثر غرابة رَسَمها بيدهِ وفق هواه أو لَعلهُ ألحقَ جغرافيا الوهمِ التي كان يخفيها في كهوفٍ مظلمة داخل رأسه إلى ذلك التاريخ المسروق ثم بدأ يطالبُ العالمَ كلهُ بعد ذلك ألا يرى إلا ما يراهُ هو بسُلطةِ الموتِ والدم التي كان يطمعُ أن يبتلعَ بها العالمَ كله.. لكنَّ عمرَ الكوابيسِ قصيرٌ دائماً فكان لابدَّ من صحوةٍ تنفضُ رَمدَ النوم عن العيون .. إذ دقّتْ ساعة الانعتاق وأشرقت شمسٌ جديدة وبدأت جيوشُ التحرير زحفها الأسطوري لتسحقَ تلك الوحوش وتطهرَ الأرضَ مما علقَ بها من أدرانهم ولن يطولَ الوقتُ حتى تكسر الموصلُ كل قيودها لتعودَ من جديد إلى أحضانِ الوطن كما عادت قبلها مدنٌ كثيرة .. وحينها سنقرعُ أجراسَ النصرِ عالياً ، ثمة علاقة وطيدة ربما لا تخلو من الغرابة أيضاً بين بعض الأماكن وبين بعضِ الحروبِ المصيرية الكبرى التي تندلعُ فيها.. أحياناً تقطفُ حربٌ ثمارَ نصرها على أرضِ مدينةٍ ما فتهبُ تلك المدينة بسخاءٍ نادرٍ خصيصتها المتفردة لتضاعفَ قيمة ذلك النصرِ إلى الحدِّ الذي يطغى على أسم تلك المدينة ويغدو أكبر منها لكن ربما يحدث العكس أيضاً حينما تمنحُ الحربُ هذه المرة خصيصتها لمدينةٍ ما .. فيُنسى النصرُ ويظلّ أسمُ المدينةِ عالقاً في الذاكرة إلى الأبد .. لكني أكادُ أجزم أن الاحتمالين يمكنُ أن يحدثا معاً في معركة تحرير الموصل لدرجةٍ لن يعود بوسعنا أن نعرف حقاً مَن وهبَ بسخاءٍ تلك الخصيصة لمن ؟ وربما لن نعرفَ بعدَ ذلكَ أيضاً هل ستكبرُ الموصلُ أكثر بنصرها القريب أم سيكبرُ النصرُ أكثر بالموصل ؟

هل بدأ العد التنازلي للديموقراطية في العراق؟

حميد الكفائي

بينما تحتدم المعارك في الموصل لتحريرها من عصابات «تنظيم الدولة»، مسببة تزايداً سريعاً في أعداد المشردين، وتتواصل الأزمة الحكومية من دون حل في الأفق، تمكنت قوى التشدد الإسلامي في البرلمان من تمرير قانون خلافي يضطهد شرائح دينية وثقافية واسعة في المجتمع العراقي.

وعلى رغم أن البرلمان لم يستعجل سن القوانين يوماً، فقد بقي قانون الأحزاب على رفوفه سنين عدة قبل صدوره، وما زال قانون النفط والغاز على الرف على رغم مرور عشر سنوات على إرساله إلى البرلمان، ولم يُجِز البرلمان حتى قانون الموازنة لعام ٢٠١٤ على رغم أن الدستور نص في المادة ٥٧ على عدم انفضاض البرلمان من دون إقرار الموازنة، وبقيت الدولة تعمل من دون موازنة عاماً كاملاً.

القوانين الوحيدة التي تمرر بسهولة ومن دون اعتراض يذكر هي قوانين امتيازات أعضاء البرلمان وحقوقهم التقاعدية.

لكن قانون حظر انتاج وبيع واستيراد المشروبات الكحولية، التي يضطلع بإنتاجها واستيرادها المسيحيون حصراً، قد أُعد وأُقر بهدوء وسرعة لافتة حتى أن نواباً كثيرين لم ينتبهوا إلى فقرة الحظر التي أضيفت في اللحظات الأخيرة على مشروع قانون الخدمات، الذي كان يتضمن أصلاً فرض الضرائب على المشروبات الكحولية من أجل تنظيم هذه التجارة وتعزيز موارد الدولة، وما كان القانون ليمر لولا تواطؤ رئيس البرلمان، سليم الجبوري، وتقاعس النواب عن أداء واجبهم في متابعة القوانين والحرص على مصالح ناخبيهم.

يتوهم البعض بأن التوقيت خاطئ، لقد كان مناسباً جداً للمتشددين، سنّة وشيعة، لأن البلد كله منشغل بالحرب على الإرهاب واحتمالات ما قد يحصل للمدنيين أثناء تحرير الموصل، وهذا الانشغال يسمح بتمرير أي قانون خلافي إذ ستكون الاحتجاجات عليه في حدها الأدنى، لا يهُم المتشددين إن كان القانون مخالفاً للدستور، وفق المادة ٢، التي تنص على عدم إقرار أي قانون يتعارض مع مبادئ الديموقراطية، أو حقوق الإنسان أو حقوق الأقليات، وليس مهماً أنه يؤثر على موقع العراق كدولة ديموقراطية متنوعة السكان وذات قيمة آثارية وسياحية عالمية، الأهم بالنسبة إلى المتشددين هو فرض أهوائهم وإذلال خصومهم كي يذعنوا «صاغرين» لقوانينهم وتفسيراتهم للنصوص الدينية، لا وجود لدولة المواطنة العصرية الديموقراطية في عقيدتهم لأن هدفهم هو إقامة دولة تخضع لسلطانهم وتدار وفق القوانين التي تروق لهم.

لم تُعِر حركة طالبان اهتماماً للرأي العالمي عندما قررت إزالة تماثيل بوذا التي اعتبرتها مخالفة للشريعة الإسلامية، بل أعدت عدتها ومدافعها وهبَّت إلى جبال باميان النائية واقتلعت التماثيل القائمة هناك منذ ٢٥٠٠ عام من جذورها، ولم يهتم «داعش» للاستنكار والشجب العالميين عند سبيه النساء الإيزيديات وبيعهن في أسواق النخاسة أو إذلاله المسيحيين ومصادرته أملاكهم في الموصل، بل أقدم ونفذ ما في عقول قادته من عُقَد وضغائن، ولم تهتم «بوكو حرام» للاحتجاجات العالمية حول أفعالها الشنيعة بحق النساء ومخالفيها لأنها موقنة أنها تطبق قوانين مقدسة لا تقبل الجدل.

لا مكان للآخر في نظر المتشددين، وعلى الناس جميعاً أن يطيعوهم كي يأمنوا على أرواحهم وممتلكاتهم.

يبدو أن العراق يسير في هذا الاتجاه. فلا يهُم «نواب الشعب» أن تُلغى حقوق الآخرين من مسيحيين وإيزيديين وصابئة ومسلمين يعيشون عصرهم وشبان يحبون الحياة، أو تقطع أرزاقُهم ويتغير نمطُ حياتِهم، فهؤلاء ليست لهم حقوق وفق النصوص التي يؤمن بها المتزمتون وينسبونها إلى الدين، ينسى المتطرفون أن أفكارهم وأهواءهم تتعارض مع الأسس التي تقوم عليها الحياة العصرية لذلك فهي غير قابلة للبقاء، وأن المجتمع الدولي القائم على القانون والحريات والتسامح، أقوى منهم وسيكتسحهم بطرق شتى منها الحصار أو المقاطعة أو القوة العسكرية كما حصل مع طالبان ويحصل مع داعش حالياً.

محاولات إلغاء التعددية في العراق لم تنجح عبر العصور، بل بقي العراق بلد التنوع القومي والديني والثقافي. والتعددية هي إحدى الصفات المتأصلة في المجتمعات المعاصرة، إلى جانب رفض الاضطهاد والسعي نحو العدالة، لم يعد ممكناً فرض دين أو مذهب أو أي فكرة فلسفية أو دينية على المجتمع من دون ممارسة القمع والاضطهاد وهذا ما ترفضه المجتمعات الحديثة وتتوحد في محاربته، وللإنصاف يجب القول إن متدينين ورجال دين كثيرين في العراق يؤمنون بالديموقراطية والحريات الشخصية، وقد عبروا عن رفضهم لتشريع هذا القانون علناً.

إن تمرير القانون المذكور يهدف إلى إلغاء التعددية في المجتمع العراقي وفرض رأي فئة معينة على باقي الناس بالقوة، وسيحتاج تطبيقه إلى تسخير أجهزة الدولة لملاحقة المخالفين وإحالتهم إلى المحاكم وإشغالها بقضايا شخصية، بدلاً من مكافحة الجرائم الحقيقية من إرهاب وسرقة وفساد وخطف وابتزاز وتهريب وكلها منتشرة في العراق.

←

وإلى جانب كون القانون يجرِّد الدولة من مورد مهم ، ويضعف الحركة السياحية في بلد يضم أهم المواقع الأثرية العالمية ، من الجنائن المعلقة، إحدى عجائب الدنيا السبع ، إلى آثار بابل وأوروك وأور وكيش وآشور ونُفَّر والحضر ، إلى المعابد والكنائس والمساجد والمراقد والمواقع الأثرية القائمة منذ آلاف السنين ، فإنه يضطهد المسيحيين الذين يعملون في تجارة المشروبات وبيعها منذ القدم ، لأنهم الوحيدون المرخص لهم قانوناً العمل في هذا المجال ، ممثلو المسيحيين في مؤسسات الدولة والبرلمان ، لم يتمكنوا من حماية حقوق هذه الشريحة التي ينتمون إليها أو تحقيق أي مكسب لها، ولم ترتفع أصواتهم بالحفاظ على حقوقها. الحركات المتطرفة ترفض وجود الآخر وتلغيه كلياً لأنها تؤمن بأنها وحدها تمتلك الحقيقة وحق تفسير النصوص الدينية ، ويكمن الخطر الأكبر في أنها مستعدة لفرض أهوائها بقوة السلاح .

لو كان المسيحيون ، وعددهم يتجاوز المليون ، والعلمانيون ، وعددهم بالملايين ، يمتلكون ميليشيات تدافع عنهم لما شُرِّع مثل هذا القانون الذي يحتقرهم ويضطهدهم ويدمرهم اقتصادياً ومعنوياً .

تشريع هذا القانون هو بداية الحرب على أهم أسس النظام الديموقراطي وهو الحريات العامة، وهو أيضاً حرب على المسيحيين والصابئة والإيزيديين والمسلمين العلمانيين وكل الذين يؤمنون بدولة ديموقراطية متصالحة وهم غالبية السكان ، إن لم يتوحد هؤلاء ويتخذوا ما يلزم للحفاظ على حقوقهم والإبقاء على التنوع في العراق فإن حريتهم وكرامتهم وأنماط حياتهم مهددة ، نظام الغالبية الفئوية الحالي يضطهد الغالبية السكانية ويخالف المبادئ الأساسية للعدالة والديموقراطية، ومن الضروري مغادرته قبل فوات الأوان .

قرارات مجلس النواب بين استكمال الدولة المدنية وبين ضرورة إلغاء خطاب التشدد الأحادي الظلامي

د. تيسير الآلوسي*

أصدر مجلس النواب العراقي تشريعا جديدا يضاف إلى جملة قرارات سابقة في تأكيده التوجه نحو فرض آليات ما يسمى (الدولة الدينية) بذريعة العودة إلى احترام الدين كما يدعي ورود ذلك في الدستور على وفق تأويله ... وتناسى أعضاء المجلس أن العراق دولة تعددية ، غنية التنوع بأطياف مجتمعها من المسيحيين والأزيديين والمندائيين ومن مجموعة غير قليلة من أتباع ديانات ومذاهب مختلفة أخرى ، فضلا عن توجه إلى منطق فرض تصور أحادي يوغل في التشدد والتطرف للفقه الإسلامي وفرضه على بنى مؤسسات الدولة التي يُفترض أن تُبنى على أسس قوانين مدنية تحترم التعددية والتنوع ...

إنّ هذه التوجهات والقرارات التي تخضع اليوم لزعامات حركات طائفية سياسية لا تمثل الدين بقدر ما تجسد وتمثل المفسدين ممن باتوا يتحكمون بمؤسسات الدولة ويستشري وجودهم في جسم المجتمع بوصفه وباءً خطيراً ، ومن ثمّ فإن قراراً كهذا يتراجع بمسيرة الخيار الشعبي من خيار الدولة المدنية والانتماء إلى العصر وقيمه إلى فرض الأحادية والتشدد وآليات دولة طائفية يجترونها من الجهل والتخلف في القرون المظلمة ...

إنّ هذا يدعونا جميعاً في الحركة الحقوقية الوطنية العراقية والأممية إلى أنْ ندين هذا التوجه المرضي الكارثي ، الذي نعده تطاولا واستباحة للمواطن وحقوقه الأساس وحرياته العامة والخاصة .. ويدعونا إلى أنْ نطالب المحكمة الاتحادية بتحمل مسؤولياتها وذلك بردّ (التشريع) لتعديله على وفق ما تنص عليه قوانين حقوق الإنسان العالمية والمحلية، وبما يحترم التعددية والتنوع في العراق وبما يعود ليؤكد سلامة التوجهات الاستراتيجية ومنها أيضا ، طابع كفالة الاستثمارات الاقتصادية وتحديداً هنا الاستثمار الأجنبي واستقرار القوانين المرعية التي تمنح الثقة بالاقتصاد وكفالة الحقوق مؤكدين مجدداً على أولوية الحقوق والحريات للمواطنات والمواطنين سواء منها العامة أم الخاصة ، تلك التي تتطلب ثقافة متفتحة تنويرية تمنح جميع الأطياف ما يدعم ثقتها بوجودها في وطنها وليس وجودها بحال استضافة على موائد المتشددين الظلاميين وفلسفتهم القمعية العدوانية لكل قيم الأنسنة والسلوك في وجودنا المعاصر ..

كما ينبغي التذكير بسلامة الأداء ، فمجلس النواب مازال يصدر قرارات في قضايا ينبغي وجود مجلس الاتحاد فيها إذ مجلس النواب ليس سوى أحد ركني الهيأة التشريعية التي منعوا إكمال تركيبتها طوال الدورات الماضية كما أنهم يمارسون العمل حتى من دون النظر لآليات من قبيل اكتمال النصاب القانوني أو سلامة مطابقة ما يصدر مع خيار الشعب ودستوره ..

ونحن اليوم نخوض معركة مع قوى العنف والإرهاب بكل تنويعاتها فإننا نخوض معركة جمع الكلمة وتوحيدها حول خطاب التنوير بقوة يمكنها أن تتصدى لقوى الظلام والتخلف وخطابها الطائفي السياسي المرضي ..

إن عدم الاكتفاء بالإدانة تتطلب نشاطا عمليا ملموسا لقوى الحركة الحقوقية والديموقراطية كي تفرض على مسار البلاد بما يخدم الشعب وتطلعاته وخياراته الحرة في الانتماء للعصر ومنطقه ومنع العودة بنا إلى حضائر القرون الوسطى وظلاميتها .

* رئيس المرصد السومري لحقوق الإنسان / هولندا

احترام حقوق الانسان واجب الدولة والمجتمع

د. حسن الجنابي *

ان قائمة حقوق الانسان طويلة بقدر تعلقها بالافراد، وفي الحقيقة فان منظومة حقوق الانسان ، التي تجسدها الاتفاقات والعهود الدولية التسعة المعروفة ، تتمحور حول حقوق المواطن الفرد ، وهذه هي المقاربة الافضل لأن حقوق الجماعة تحصيل حاصل لحقوق افرادها ، وان مجال انتهاك حقوق الجماعات يضيق اذا كانت حقوق الافراد مؤمنة، رغم ذلك فهناك ضرورة لتأمين حقوق الجماعات بغض النظر عن الحقوق الفردية، كحقوق الاقليات القومية او الدينية او الثقافية من اجل حماية تراثها الثقافي وطقوسها وعباداتها، وغير ذلك مما يهدده «طغيان» الاكثرية العددية ، بغض النظر عن طبيعة السياسة الحكومية، وهذا ما يجعل حماية التنوع الاثني والديني والثقافي مسؤولية قانونية للدولة، وكذلك حماية حقوق النساء والاطفال وتجريم التمييز ضدهم وما شاكل ذلك من حقوق «جماعية» .

وهنا لدينا في العراق تحد كبير، فحتى قبل الجرائم المشينة التي ارتكبها تنظيم "داعش" الارهابي بحق الاقليات الايزيدية والمسيحية وغيرها ، وهي جرائم ضد الانسانية وترقى ان تكون جرائم ابادة وفق المعايير القانونية الدولية ، كانت هناك ضغوطات هائلة على هذه الجماعات العراقية الاصيلة ، بعضها يعود الى احداث تاريخية ، وبعضها الآخر حديث العهد ، كان قد تفاقم في ظل سلطة البعث ومحاولة "تعريب" المجتمع العراقي ، واجبار المواطنين العراقيين من مختلف الخلفيات القومية والدينية على الانتظام بحزب عروبي يدّعي النقاء القومي دون اعتبار لخصوصياتهم، في محاولة لصهرهم بالـ"مكوّن" الاكبر .

اما بعد عام التغيير ٢٠٠٣، وبالرغم من الضمانات الدستورية الجديدة للعراقيين فان ضغوطات الواقع الذي اسفر عنه سقوط الدكتاتورية كانت هائلة وعصيّبة على العراقيين من خلفيات مختلفة، خاصة في ظل انهيار (او حلّ) اجهزة تطبيق القانون (دون الخوض حاليا في استخداماتها القمعية من قبل النظام السابق) ، وكذلك ضعف البدائل ، او عدم اهليتها ونقص تدريبها، وتفاقم الهجمات الارهابية التي استهدفت التنوع المجتمعي بالاساس، ولاشك فان التقوقع ضمن حدود الانتماءات الفرعية ينعش التطرف والمتطرفين والشعبويين المعتاشين على آلام ومخاوف الاقلية او الطائفة، فيتسيدون مسرح السياسة والسلطة باسمها، ويقيمون من خلالها شبكة مصالح اقتصادية ووجاهية تنأى بهم عن المصالح الحقيقية المشروعة لقاعدتهم الاجتماعية او لمنتخبيهم الذين يشعرون بالتهديد ، او يعانون مصاعب الحفاظ على وجودهم الثقافي او الديني او القومي وغير ذلك .

الانصهار الايجابي

لابد من الاشارة الى ان "انصهار" الجماعات الاثنية والدينية والطائفية المتنوعة بالمجتمع الاكبر على اساس المواطنة والانتماء الوطني الذي يحترم الهويات الفرعية ، هو عمل ايجابي ومطلوب ، اما "الإنصهار" التعسفي على اساس انتزاع الانتماءات الطبيعية قسرا ، سواء بقوة القمع او بقوة الاغراءات ، فهو عمل مدان يناقض الحقوق الاساسية للمواطن، وفي الوقت الذي يؤدي الانصهار الايجابي الى تماسك المجتمع والدولة ، نتيجة للشعور بالمساواة والشراكة بين ابناء الوطن الواحد،

فان الانصهار القائم على ا لتعسف و ا لا قحا م والاغراء المادي و ا لسلطو ي و ا لتضييق والتهجير والحرمان ومصادرة الاملاك والتمييز امام القانون، واحتكار الوظائف والسلطات ، فهو فضلا عن كونه انتهاكاً فاضحاً للعدالة ، يؤدي بالنتيجة الى تفكك اواصر المجتمع ، واضعاف الدولة، وتسهيل اختراق السيادة ، وتراجع الانتماء الوطني ، وبروز مشاعر الانتماءات الفرعية والتميّز السلبي، وهو ما يقود بالنهاية الى الانكماش والاغتراب والتقوقع وشيطنة ابناء الوطن الآخرين المختلفين في الدين او الطائفة او العرق .

وبالطبع لاتزال تجربة العراق الحديثة في التمييز الحزبي والاثني والطائفي حية في الذاكرة، حيث احتكرت المؤسسات والمناصب الامنية والعسكرية وعدد كبير من الكليات والبعثات الدراسية وغير ذلك ، للحزبيين من قادة "البعث" وكوادره واصحاب الوساطات مع السلطة القائمة حينها ، وان الاختبار الحقيقي لعراق مابعد العام ٢٠٠٣ في السعى الجاد للتخلص من ارث "البعث" في هذا الميدان ، هو في الابتعاد تماما عن تلك الممارسات المنتهكة لحقوق الانسان ، والركون الى الكفاءة والنزاهة والمهنية، وفتح فرص المنافسة الشريفة امام المواطنين في مجالات الحياة كافة ، كي يمكن العيش في وطن آمن .

تجربة اليابان

قد لايكون منصفا البقاء دائما

←

اسرى المقارنة مع النظام السابق، بقدر الانطلاق الى آفاق مستقبلية يأمن بها المواطن على حقوقه التي دفع ثمنا غاليا من اجل التمتع بها ، وخلق شروط الشعور بالانتماء الوطني والمساواة بالفرص وحيادية القانون وقوته ووضوحه، وبمستقبل لايهمل كوارث الماضي ومآسي الحروب والتشرد والجوع والظلم والتمييز على اسس الحزبية والطائفة والعشيرة والقومية والدين، بل يجعلها درسا ونقطة انطلاق نحو تلاحم المجتمع ومصلحة الوطن، ودون الخوض (هنا) بتجارب مماثلة للشعوب الاخرى، ولكن لايمكن تجاهل تلك التجارب ايضا. بحكم الاقامة والعمل اشير الى تجربة اليابان ، هذا العملاق الاقتصادي الذي نهض من رماد القنابل الذرية ليحقق منجزات اعجازية في الرفاهية والتقدم والبناء، وليدخل بيوت العراقيين في ادق تفاصيل حياتهم من الحواسيب والهواتف والتلفزة والاجهزة الدقيقة اوالمعقدة، ومرورا بالسيارات والآليات، وكل مايبعث على الاطمئنان للنوعية والمتانة والجودة ، مجتمع ينظر بثقة الى الامام ، ويتجاوز بجرأة تستحق الاحترام تاريخا مأساويا من التعسف والظلم والحروب ، وليعقد تحالفا ستراتيجيا يسمح له بشق طريق مغاير تماما لمعطيات تاريخه القريب، وفي محيط جيوسياسي وجغرافي ان لم يكن معاديا فهو ليس صديقا، وينهض باعتباره قوة اقتصادية مدنية ملتزمة بمحددات نتائج الحرب العالمية الثانية، ولكنها منطلقة في رحاب التنمية والديمقراطية، والتغلب على مخلفات الحرب بطرق سلمية .

مقارنات

اذا كان لابد من عقد مقارنات ، فمن الانصاف عقد المقارنة مع دول في الجوار القريب او البعيد، اتيحت لها نفس الموارد المالية والبشرية والفرص المتاحة للعراق، وعندها ستكون المقارنة ايجابية تهدف لمعاينة النقص والقصور في تحقيق الرفاهية والاستقرار والتقدم المنشود.

للاسف سنجد ان دولا حققت منجزات عظيمة بموارد اقل، فيما سقطت بلادنا ضحية الحروب المستمرة وسلطة الحزب الاوحد ، ونزعات التسلط وادلجة المجتمع وانتهاك الحريات والحقوق ، والتشبث بكراسي الحكم ، واعتبارها مغنما او هبة الهية ، وغير ذلك الكثير مما ادى الى ضياع اربعة عقود من التنمية، بل وتحطيم منجزات الاجيال السابقة التي وضعت العراق على سكة التقدم والمدنية .

وقد يبدو طريفا التذكير بأن القضاء على الامية في العراق في اواسط السبعينيات لم يكلف الدولة والمجتمع مبلغا يذكر ، وقد كان انجازا ذا ابعاد دولية جعل اسم العراق يتردد في الاروقة الدولية باعجاب، وكانت تتكرر دعوات اعتباره نموذجا للدول النامية ، وعلى العكس من ذلك ، فقد صرفت ثروات الشعب برمتها منذ الثمانينيات على سحق البلاد وقيادتها الى حروب الهزيمة والعدوان والهوان ، وقضم مساحات شاسعة من التراب الوطني بناء على الهزائم العسكرية ، او تقديمها على شكل هبات تحت ضغوط المغامرات، وانتهى الامر بحروب الارهاب الداعشي وخرق السيادة الوطنية، ومازالت فاتورة الخسائر المدنية في تصاعد كبير، رغم التضحيات الكبرى التي قدمت ومازالت تقدم في مكافحة داعش والدفاع عن الكرامة والسيادة .

صعوبات

لا يظن احد ان الطريق الى تحقيق حقوق الانسان معبدة وسالكة، او قابلة للاستيراد من الخارج ، او في التوهم بتحقيقها بمجرد اصدار قوانين او دساتير تعنى بتنظيمها، فحتى الديمقراطيات الكبرى تسعى جادة الى تحقيق حقوق الانسان وتطبيق مبادئها بما يتناسب مع متطلبات التطور البشري المعاصر. فعلى سبيل المثال ، قدم رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي هذا الاسبوع سياسة حكومته وبرنامجه للحكم في العام الجديد امام البرلمان، وقد وعد بتحقيق المساواة في الرواتب والمكافآت للعاملين ، وتقليص الفوارق او القضاء عليها بين العاملين ممن يؤدون اعمالا مشابهة، ومنع التمييز ضد النساء الحوامل او مضايقتها في العمل وما شاكل ذلك. في الدول الاسكندنافية تسعى الحكومات الى تحقيق نسبة العدالة والمساواة بين الرجال والنساء في الوظائف العليا اي (٥٠) بالمائة ، فيما يعجز البيت الابيض، حتى في ظل حكم رجل اسود، عن تخفيف التوترات بين الاعراق، وخاصة في تعامل اجهزة الشرطة مع المواطنين السود ، وتعجز اوروبا عن التعامل مع المهاجرين واللاجئين بما تفترضه التزاماتها الدولية، ويتعرض الاتحاد الاوروبي الى ازمة اخلاقية وقانونية كبرى ازاء ملايين اللاجئين التي اجبرتهم اسلحة الغرب (غالبا) وتمويل الدول الثرية للعمليات المسلحة والمعارك الهادفة الى تحقيق مكاسب انتهازية وقصيرة المدى، على حساب قيم حقوق الانسان وحقه بالعيش الكريم والآمن .

وفي العراق فان قضية احترام حقوق الانسان من الانتهاك ، يجب ان تكتسب اولوية في عمل اجهزة الدولة المختلفة ، سواء تلك المنخرطة في مكافحة الارهاب الداعشي او في المناطق الآمنة الاخرى من البلاد، وقطعا فان القضاء على الفساد وتجريمه يصب في هذا المسعى .

* سفير العراق لدى اليابان ورئيس دائرة حقوق الانسان في وزارة الخارجية سابقا

سياسات اليمين الحاكم الاجتماعية السبب في نجاحات اليمين المتطرف بألمانيا

د. كاظم حبيب

حين تنمو وتتسع ظاهرة سياسية - اجتماعية سلبية ويزداد تأثيرها في مجتمع متحضر مثل ألمانيا ، تجد الكثير من الناس غير المتتبعين للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يستغربون من بروزها ، وكأنها نشأت فجأة. في حين إن الظواهر الاجتماعية والسياسية لا تنشأ من فراغ وليس بين ليلة وضحاها ، بل لها عواملها أو مسبباتها وتراكماتها ، وحين لا تجد تلك الظواهر السلبية حلولاً عملية لها، يمكن أن تتحول إلى صراع ثم تنفجر كنزاع متباين الحدة حين يطرأ أي عامل إضافي، حينها لا يشكل العامل الجديد سوى القشة التي تقصم ظهر البعير ، أي إن هذه الظاهرة أو تلك كانت تعمل طوال سنوات لأسباب أعمق بكثير من الحدث الأخير الذي تسبب باحتدامها وبروزها على سطح الأحداث. وهذا ما حصل بألمانيا في الانتخابات التي جرت في كل من محافظتي مكلينبورغ - فوربومرن وبرلين العاصمة ، حين فاز اليمين المتشدد (حزب البديل لألمانيا AfD) المتشابك مع قوى في اليمين المتطرف والمجموعة اليمينية المناهضة لوجود الأجانب والمهاجرين بألمانيا بيگيدا (PEGIDA) ، بحصوله على نسبة (٪ ٨ ، ٢٠) من أصوات المشاركين في الانتخابات المحلية في مكلينبورغ فوربومرن ، والتي فاقت النسبة التي حققها الحزب الديمقراطي المسيحي، وهو حزب سياسي محافظ (٪ ١٩،٠) ، وحقق «حزب البديل لألمانيا» ببرلين (١٤،٢٪) ، وهو أقل مما حققه الحزبان الديمقراطي الاشتراكي (٣٠،٦٪) والحزب الديمقراطي المسيحي (١٧،٦٪)، ولكن خسر هذان الحزبان الكبيران نسبة عالية من أصواتهما لصالح الحزب اليميني الجديد، علماً بأن حزب البديل لألمانيا يخوض الانتخابات لأول مرة ومضى على تأسيسه ما يقرب من عامين ، في حين يطلق على كل من الحزبين الآخرين تعبير «حزب الشعب»، لأنهما يفوزان ويشكلان دوماً الحكومة الاتحادية إما بتحالفهما معاً، أو بتحالف كل منهما مع حزب صغير آخر. واعتبر الكثير من الصحفيين والمحللين السياسيين إن السبب الرئيس في هاتين النتيجتين في انتخابات العاصمة ومكلينبورغ فوربومرين يعود لسياسة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وموقفها الترحيبي باللاجئين القادمين من دول الشرق الأوسط وأفريقيا. لم يكن في مقدور المستشارة الألمانية اتخاذ موقف غير الموقف السليم الذي اتخذته وقولها المشهور «نحن قادرون» ، أو «سننجز هذه المهمة بنجاح»، «Wir schaffen das»، نتيجة تكدس مئات الألوف من اللاجئين على الحدود الألمانية المجرية وبدء احتمال وقوع كارثة إنسانية ، والموقف المخزي لنهج رئيس الحكومة المجرية اليميني المتشدد فيكتور أوربان إزاء هؤلاء المهاجرين ، والسؤال العادل الذي لا بد من طرحه هو: إن لم يكن هذا العدد الهائل من اللاجئين هو السبب في زعزعة مواقع المستشارة ميركل وحزبها الديمقراطي المسيحي والأحزاب التقليدية الأخرى، فما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التغير النسبي في الفكر والسياسة الملموسين في الواقع الألماني؟ علماً بأن ألمانيا هي الدولة الأكثر غنى ، والأكثر استفادة من نشوء الاتحاد الأوروبي وتوسعه، ومن سن قانون اليورو كعملة نقدية لكل دول الاتحاد الأوروبي تقريباً ، وعلى حساب دول أوروبية أخرى ، مثل اليونان والبرتغال واسبانيا وإيطاليا أو حتى فرنسا ... الخ؟ وهنا علينا أن نشير أيضاً إلى أن هذا التوجه اليميني الراهن في المزاج العام لا يقتصر على ألمانيا، بل يشمل أغلب دول الاتحاد الأوروبي ، ومنها المجر وبولندا والتشيك وسلوفاكيا ، وكذلك فرنسا كما برز في الانتخابات المحلية ٢٠١٦.

لقد حققت ألمانيا ما أطلق عليه بالمعجزة الاقتصادية في سنوات العقدين السادس والسابع من القرن الماضي ، حين عشرات الألوف من المهاجرين من تركيا وإيطاليا واسبانيا والمغرب إلى المانيا وشاركوا في الازدهار الاقتصادي الألماني ، وحين مارس الدكتور لودفيج ايرهاد مستشاراً ألمانيا ، ما أطلق عليه بـ«السوق الاجتماعي» في إطار النظام الرأسمال المتطور ، الذي تضمن مساومة تاريخية بين رأس المال والعمل ، أو بين الرأسماليين والعمال والمنتجين الآخرين عبر نقاباتهم، حققت مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية للطبقة العاملة والفلاحين ومنتجي الثقافة ، نتيجة النجاحات الكبيرة التي تحققت بألمانيا من جهة، وبسبب المنافسة المحتدمة حينذاك بين الدول الاشتراكية ، ومعها جمهورية ألمانيا الديمقراطية المجاورة ، وبين الدول الرأسمالية، ومعها جمهورية المانيا الاتحادية ، من جهة أخرى ، وقد ساهم «مشروع مارشال» الأمريكي على تحقيق النهوض السريع لألمانيا الاتحادية ولعدد آخر من دول أوروبا الغربية التي حطمتها الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥. وما تزال ألمانيا حتى الآن تعيش بحبوحة اقتصادية متميزة ومعدلات نمو سنوية عالية نسبياً بالمقارنة مع جميع الدول الأوروبية الأخرى ، وإن الأزمة الاقتصادية التي مرّ بها العالم الرأسمالي لم تؤثر كثيراً على اللمان بقدر تأثيرها على شعوب الدول الأخرى ، ويشارك المواطنون من أصل غير المالي بدور

مهم وملموس لما تحققه المانيا من نمو اقتصادي .

من المعروف إن السياسات الألمانية الاتحادية قد اتجهت منذ الثمانينات من القرن الماضي نحو اللبرالية الجديدة ، أي نحو الرأسمالية المتوحشة ، كما عبر عنها البروفيسور سمير أمين والبروفيسور الطيب الذكر رمزي زكي ، متزامنة مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية (رونالد ريگن) وبريطانيا (مارغريت ثاتچر)، التي تجلت في المجالات كافة، وتفاقمت مع انهيار الدول الاشتراكية وغياب دورها المنافس ، واشتدت مع السنوات المنصرمة من القرن الحادي والعشرين حتى الوقت الحاضر ، وبرز هذا الاتجاه في جميع المجالات التي تمس حياة ومعيشة الشعب الألماني، وخاصة الفئات المنتجة للخيرات المادية والروحية ، إضافة إلى رفضها لسنوات طويلة الاعتراف بوجود مجتمع متعدد الثقافات بألمانيا والتشدد في قبول الهجرة واللاجئين إليها، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية :

١. تنامي ثروة المجتمع الألماني وازدياد قدرات الدولة التصديرية ، كبلد منتج للسلع ومصدر لها ، وتجلى ذلك في معدلات النمو السنوية العالية والدخل القومي ، وفي الأرباح التي تتحقق سنوياً لأصحاب رؤوس الأموال والاحتكارات الألمانية الكبرى والعابرة للقارات.

٢. حصول اختلال شديد ومتفاقم في عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية ، في غير صالح المنتجين ، ومضاعفة أرباح الرأسماليين على حساب المنتجين ، فقد ازداد عدد أصحاب الملايين والمليارات بسرعة هائلة خلال السنوات الأخيرة ، في مقابل ارتفاع من يحصل على المساعدة الاجتماعية ويعيش في حالة فقر وعوز كبيرين. أليكم الأرقام التالية :

السنة تزايد عدد أصحاب الملايين

٢٠٠٥	٧٢٠,٠٠٠
٢٠٠٨	٨٣٠,٠٠٠
٢٠١١	٩٥١,٠٠٠
٢٠١٢	١,٠١٥,٠٠٠
٢٠١٥	١٩٩٨,٧٠٠

ومنه يتبين إن نسبة الزيادة خلال ١٠ سنوات بلغت ١٧٧,٦٪ ، أي بمعدل زيادة

←

سنوية بسيطة قدرها ١٧,٧٪ ، وهي زيادة كبيرة جداً، خاصة وأنها تأتي على حساب المجتمع والمنتجين للخيرات المادية ، وخلال السنوات الأربع الأخيرة بلغت الزيادة ١١٠٪، أي بنسبة زيادة سنوية بسيطة بلغت ٢٧,٥٪. (أنظر : خطاب الدكتور گريگوري گيزي في البرلمان الاتحادي الألماني في ٢٠١١ ، وجريدة فرانكفورتر ألگماينة ، تحت عنوان «هذا العدد الكبير من المليونيرية يعيش في المانيا» ، بتاريخ ٢٣,٠٦,٢٠١٦). ونسبة هؤلاء إلى السكان لا تزيد عن ٢,٧٪ فقط ، علماً بأن الضريبة على تلك الأرباح قد تراجعت كثيراً خلال العقدين المنصرمين لصالح الرأسماليين .

٣. في مقابل ذلك بلغ عدد المهددين بالفقر بألمانيا ١٢ مليون نسمة في العام ٢٠١٥، أي ما يعادل ١٥,٧٪ من مجموع سكان المانيا لنفس العام. أما عدد الفقراء الفعليين حالياً فقد بلغ ١,١ مليون شخص في نفس العام، وتشير الإحصائيات إلى إن كل طفل من خمسة أطفال بألمانيا يعيش في حالة فقر فعلية، وفي بعض المحافظات الألمانية كل طفل بين أربعة أطفال ، (أنظر : Spiegel Online, Wirtschaft, ١٦,٠٩,٢٠١٦) .

٤. ما تزال فجوة الرواتب والأجور بين شرق ألمانيا وغربها كبيراً لصالح الغرب ، إذ على وفق البيانات الحديثة الصادرة عن الوكالة الاتحادية للعمل (BA) في نورنبرغ لا يزال التباين لجزء كبير من المهن قائماً في الأجور والرواتب بين العاملين في شرق ألمانيا والعاملين في غرب ألمانيا، إذ يصل إلى عدة مئات من الأيوروات في الشهر في غير صالح العاملين في شرق ألمانيا ، (أنظر: Onetz Große Kluft zwischen West und Ost, ١١,٠٥,٢٠١٦) ، كما إن دخل بعض الرأسماليين يزيد عن دخل المتوسط للفرد الواحد عن ١٠٠٠ ضعف ، (خطاب الدكتور گريگوري گيزي في البرلمان الاتحادي الألماني في ٢٠١١) .

٥. تقلصت إحصائيات العاطلين عن العمل بألمانيا خلال السنوات الأخيرة لسببين أساسيين هما :

قلة تأثر المانيا بالبطالة بسبب استمرار إنتاجها الموجه للتصدير على حساب الدول الأوروبية الأكثر ضعفاً والأقل قدرة على المنافسة مع السلع الألمانية مثل اليونان واسبانيا والبرتغال .. الخ أولاً ، وبسبب تحويل الكثير من العاطلين على إحصائيات المساعدة الاجتماعية ثانياً ، ولهذا نجد إن البطالة بألمانيا قد بلغ معدلها الوسطي في العام ٢٠١٥ (٦,٤٪)، أو ما يعادل ٢,٧٩٥,٠٠٠ عاطل عن العمل، وهو العدد والنسبة الأوطأ منذ تحقيق الوحدة الألمانية ، في حين تشير البطالة على أساس المحافظات إلى إنها تراوحت بين ٣,٦٪ من القوى القادرة على العمل في محافظة فيتمبرغ Wittemberg، و١٠,٩٪ في محافظة بريمن Bremen ، أما برلين العاصمة في نفس العام ١٠,٧٪ ، وكانت المحافظات الشرقية تتراوح البطالة فيها بين المتوسط العام وحالة برلين .

٦. لا شك في أن الحياة بألمانيا قد تحسنت إلى حدود بعيدة بالقياس إلى الفترات السابقة، ولكن هذا لا يغير من حقيقة التراجع في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة بالنسبة للعائلات الفقيرة والمعوزة والتي تستقبل المساعدة الاجتماعية الشهرية ، كما إن هذا يبدو أكثر وضوحاً بالنسبة للمهاجرين واللاجئين غير القادرين في الحصول على عمل.

٧. وتعاني نسبة غير قليلة من السكان من ارتفاع كبير ومستمر في إيجارات السكن، إذ إنها لم تعد قادرة على دفع الإيجار والعيش بكرامة ، رغم وجود رصيد لدعم الإيجارات، وتجبر الكثير من العائلات على ترك سكنها والتحري عن سكن أرخص في أطراف المدن الكبرى ، خاصة وأن نسب غلاء المعيشة في ارتفاع مستمر .

٨. ضعف جهود الحكومات الألمانية المتعاقبة في توفير مستلزمات فعلية لاندماج القادمين الجدد إلى ألمانيا في المجتمع الألماني ، وضعف رغبة وجدية جمهرة غير قليلة من المهاجرين واللاجئين القادمين إلى ألمانيا في الاندماج الفعلي في المجتمع الألماني، وخاصة تعلم اللغة الألمانية، الطريق الوحيد للاندماج الفعلي ، مما تسبب في خلق فجوة بين الطرفين تستثمر باستمرار من جانب القوى اليمينية واليمينية المتطرفة .

٩. ضعف رقابة الدولة الألمانية على دور وخطب وعواقب نشاط أئمة الجوامع القادمين من تركيا والسعودية، والذين يحملون فكراً تكفيرياً ونهجاً معادياً لأتباع الديانات الأخرى والمروجين للعنف ودولة الخلافة الإسلامية منذ الثمانينات من القرن الماضي ، وقد أصبح بعض هذه الجوامع مدرسة لتربية جيل من الإسلاميين المتطرفين والذين يعتمدون العنف والدعوة «لأسلمة الغرب المسيحي» أو «ديار الحرب»، في الوصول إلى أهدافهم الرجعية والذين كسبهم داعش إليه فيما بعد .

١٠. السياسات غير العقلانية التي مارستها الأحزاب الألمانية في فترات الانتخابات وجعل موضوع الهجرة واللجوء السياسي وكثرة وجود الأجانب ، وخاصة المسلمين بألمانيا ، والدعاية ضد الثقافات الأخرى ورفض القبول بكون المجتمع الألماني مجتمع متعدد الثقافات ولسنوات طويلة ، في مقدمة صراعاتها، وخاصة من جانب الحزب الاجتماعي المسيحي CSU، يليه بعض أبرز السياسيين في الحزب الديمقراطي المسيحي CDU ، والتي نشّطت قوى اليمين المتطرف ومنحتها مستلزمات الهجوم على الأجانب واللاجئين وتحت شعار «أخرجوا أيها الأجانب من المانيا ، أو ضد «أسلمة الغرب»... الخ ، وقد ارتفعت في سنة ٢٠١٥ و٢٠١٦ عدد الاعتداءات المتنوعة على الأجانب وحرق دور أو مخيمات السكن.. الخ ، وحصل هذا حتى في يوم الاحتفال بالذكرى السنوية للوحدة الألمانية ٢٠١٦/١٠/٣ في مدينتي دريسدن وبراندنبورغ .

١١. إن الانفتاح على الدول الاشتراكية السابقة في إطار الاتحاد الأوروبي قد فتح الحدود الألمانية على تلك الدول ، ولم يجلب هذا الانفتاح المنافع فقط ، بل جلب معه أيضاً مجموعة من المافيات (الجريمة المنظمة) في مختلف صورها ، ومنهم اللصوص والسطو على الدور ، إضافة إلى مجموعات غير كبيرة من المهاجرين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقية أخرى ، ممن يتعاملون في بيع المخدرات وقضايا الجنس والعنف ... الخ، مما خلق الخوف من ضعف الأمن لكبار السن والنساء بشكل خاص .

١٢. كل ذلك قد تسبب في تراجع مصداقية السياسيين بين السكان ، والتي تنعكس بردود فعل سلبية على عموم الوضع بألمانيا ، والتي تجلت كلها في هذا التصدي للسياسات الألمانية التي تمارسها ميركل والتي تفجرت مع دخول ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ - ٩٠٠٠٠٠ إنسان مهاجر ولاجئ إلى ألمانيا في النصف الثاني من العام ٢٠١٥ والنصف الأول من عام ٢٠١٦ والذي تسبب في مشكلات كبيرة لألمانيا ، خاصة وأن ألمانيا لم تكن مستعدة تنظيمياً لاستقبال هذا العدد الكبير من المهاجرين، رغم التحذيرات الكبيرة التي وجهت للحكومة الألمانية وأحزابها الحاكمة في هذا الصدد .

ومما يثير القلق لدى أوساط واسعة ديمقراطية من الشعب الألماني استمرار بيع ألمانيا للأسلحة لدول في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة للمملكة السعودية بذريعة «أن السعودية عامل استقرار في منطقة الشرق الأوسط ! »، كما عبرت عن ذلك المستشارة الألمانية في دفاعها عن أسباب بيع الأسلحة للمملكة السعودية ، في حين إن غالبية الشعب الألماني يدرك طبيعة هذه المملكة والحروب التي أججتها في سوريا واليمن والعراق ، ودورها في خلق القاعدة ومن ثم داعش مع قطر وتركيا ، وتعتبر ألمانيا الدولة الثانية أحياناً والثالثة أحيانا أخرى في بيع السلاح على الصعيد العالمي ، وهي أسلحة تقود إلى الفوضى والصراع والحروب والموت والخراب لمزيد من شعوب الدول بمنطقة الشرق الأوسط .

إن ألمانيا تستقبل المهاجرين ليس بسبب إنساني فحسب ، بل ولأسباب ديمغرافية ، حيث تصل الحاجة السنوية لمزيد من القوى العاملة إلى حدود ٥٠٠٠٠٠ نسمة ، لتضمن الأيدي العاملة الشابة، وجزء منها متعلم ومدرب، وإلى ولادات جديدة، خاصة وأن نسب الولادة بين العائلات الألمانية في تراجع ملموس .

حميد مراد يزور الجمعية العراقية لحقوق الانسان في بغداد

زار رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية السيد حميد مراد مقر الجمعية العراقية لحقوق الانسان في بغداد، وكان في استقباله رئيس الجمعية المحامي حاتم كريم السعدي ونائب رئيس الجمعية السيد عبد الخالق زنكنة وعضو الهيئة الادارية السيد علي جاسم .

جرى خلال اللقاء الحديث عن القضايا المتعلقة بحالة حقوق الانسان وفي مقدمتها ملف عودة النازحين والمهجرين والمفقودين والمعتقلين والسجناء .

ثمن الجانبان الانتصارات الكبيرة التي حققها الابطال في قواتنا المسلحة والبيشمركة والحشد والعشائر على العناصر الارهابية في تنظيم داعش التكفيري في محافظة نينوى .

ومن جانب اخر تم الاتفاق على تطوير وتنشيط العمل المشترك بين المنظمات والجمعيات العاملة في مجال حقوق الانسان العراقي لاسيما في المناطق المحررة التي تستوجب ان يكون هناك جهد واضح للدولة، وللمنظمات الدولية والمحلية، ووسائل الاعلام لإنهاء أيّة مشاكل قد تحدث مستقبلاً بعد التحرير .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

٢٨/تشرين الاول/٢٠١٦

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تحتفل بالذكرى (١٧) لتأسيسها

اقامت الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية احتفال خاصا بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لتأسيسها في مقر الجمعية بمدينة ساوث فيلد بولاية مشيغان الامريكية ، بحضور اعضاء الهيئة الادارية وعدد من الضيوف واعضاء من الهيئة العامة للجمعية .

والقيت عدد من الكلمات من قبل السادة « الدكتور مكي طاهر - وسامح كوركيس - اسعد عبد كشمر من الجمعية المندائية في مشيغان - والناشطة نضال كرمو « قدموا فيها التهاني للجمعية بهذه المناسبة .. وباركوا الانتصارات التي حققها ابطال قواتنا المسلحة الباسلة ، والشجعان في قوات البيشمركة، والحشد الشعبي، وقوات ابناء المكونات والعشائر في جبهات القتال ضد عصابات داعش الارهابية .. كما ثمنوا عمل ونشاطات وفعاليات الجمعية طيلة (١٧) عام ان كانت في العراق او في الولايات المتحدة .

وبهذه المناسبة تتقدم الجمعية العراقية بوافر الشكر والتقدير الى كافة اعضاءها ومؤازريها ، وتؤكد على حياديتها ومهنيتها، والوقوف الى جانب حقوق كل المواطنين العراقيين بعيداً عن اي اعتبارات عرقية او مذهبية او فكرية .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

١/تشرين الثاني/٢٠١٦

السيدة باسكال وردا رئيسة منظمة حمورابي تشارك في مؤتمر الاتحاد العالمي للمنظمات النسوية الكاثوليكية

شاركت السيدة باسكال وردا رئيسة منظمة حمورابي لحقوق الانسان في اعمال مؤتمر الاتحاد العالمي للمنظمات النسوية الكاثوليكية بشان اوضاع النساء في الشرق الاوسط ودول البحر المتوسط ، وقد عقد المؤتمر للفترة من ١٩-٢٣ تشرين الاول ٢٠١٦ في مدينة باري الايطالية .

وقد شاركت في المؤتمر اكثر من ١٥٠ امرأة من ٤٠ جنسية مختلفة من جميع قارات العالم ، وبالأخص نساء ناشطات من دول الشرق الاوسط ، وقد اتسمت المناقشات بالمزيد من الحيوية والتصورات التي تصب لصالح النهوض بحقوق المراة ورفع المظلومية عنها .

هذا وقد تحدثت السيدة باسكال وردا في المؤتمر وطالبت بدعم المراة العراقية بغض النظر عن الانتماءات لان ذلك احد الآمال الاكثر امكانية في جعل التغيير الايجابي واقعا في المجتمع لكنها وان كانت طوال تاريخها قد شهدت بقوة وجودها وفرضت نفسها سابقا في المساواة في الاجر في القانون العراقي وما زلنا نتمتع بهذا المكسب الذي للاسف الشديد يعاني من تغييب في باقي المستويات كعدد ونوعية في الاجهزة التشريعية والتنفيذية وغيرها ، وما تزال تناضل من اجل وجود عادل في صنع وادارة القرار السياسي فهي تقع الان تحت رحمة العقلية الذكورية التي كرست المظلومية ومع ذلك حققت مكاسب ومنها ما حصل في الفارق بين الوجود الكمي والنوعي .

وأضافت السيدة وردا في مداخلتها ان الحاجة ملحة وخاصة لدعم المنظمات النسوية في إيجاد الحلول اللازمة لأوضاع النساء ضحايا المذابح الجماعية (جينوسايد) اذ ما زال بحدود ٣٠٠٠ امرأة أكثرهن من الايزيديات وعدد من المسيحيات في عبودية داعش الجنسية والمنحطة التي تستهدف قتل كرامة الإنسان ، ومن هنا لابد من إيجاد حلول سريعة وطويلة المدى بغية انتشال هؤلاء النسوة من الآلام التي سببها لهن انعدام المسؤولية الأمنية فهن جميعهم بريئات وكن ومازلن ضحايا الدمار الذي أصاب عوائلنا ومناطقنا .

كما أننا كنساء ومنظمات نحاول الآن العمل على استصدار مشروع قانوني بتحرير هؤلاء الضحايا مع الأطفال الذين سوف ينجبون بسبب الاغتصاب .

وأكدت السيدة وردا : لا يمكن لنا التواصل مع الحلول العنيفة مثل القتل والتخلص من هؤلاء كما يحاول البعض بغير مسؤولية اخلاقية وانسانية التغطية على هذه المشاكل تحت ستار التقاليد والمجتمع والكثير من الكلام الباطل ، بينما خطوات إيجابية لا سابق لها قد تم اخذها على المستوى الديني والعائلي مثلما حدث بين الايزيديين والمسيحيين الذين فتحوا أذرعتهم لاحتواء الناجيات والناجين من ضحايا دنس داعش دون المساس بحقهم في الحياة ، لا بل كان هناك قرارات وتوجيهات في احتضانهم ومساعدتهم في العودة إلى أهاليهم بشكل أكثر إنسانية، كان ذلك من قبل كبار المسؤولين الروحيين مثل بابا شيخ الايزيدي الذي طالب المكون الايزيدي في التعامل مع الوضع بكل إنسانية واحترام ، بينما كانت تقاليدهم القديمة تنفذ العكس، لكني إذ أؤكد هذا فان ذلك لا يكفي أبدا بل علينا ان نتوصل إلى اصدار تشريع لصالح الأمهات العزل مع الاطفال ، لان هذه الظاهرة باتت عالمية واكثر البلدان المتحضرة لديها تشريعات تحل تلك المشاكل.

هذا وتناول المؤتمر عددا من المواضيع الأخرى المهمة التي تهم المرأة الكاثوليكية واصدر بيانا بهذا الشان .

موقف مشترك بين الجمعية العراقية لحقوق الانسان في امريكا ومنظمة حمورابي لحقوق الانسان

تمخض لقاء بين الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية ومنظمة حمورابي لحقوق الانسان عن توجهات مشتركة مستقبلية لخدمة القضايا الحقوقية الخاصة بالمواطنين العراقيين وبالدرجة الاساس قضايا الاقليات وزيادة تفعيل ملف نصرة ضحايا العنف والارهاب ، جاء هذا الموقف خلال استقبال السيد حميد مراد رئيس الجمعية لوفد من منظمة حمورابي لحقوق الانسان ضم السيدين وليم وردا مسؤول العلاقات العامة فيها والمحامي يوحنا يوسف توايا مسؤول فرع اربيل للمنظمة ، وقد جرى اللقاء بمقر الجمعية في اربيل يوم ٥ تشرين الاول ٢٠١٦ .

كما أكد الجانبان خلال اللقاء ضرورة القيام بمشاريع وفعاليات مشتركة ضمن برامج المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان الذي يضم ٢٣ منظمة مدنية عراقية في دول المهجر وفي الداخل العراقي ، ومنها الجمعية العراقية لحقوق الانسان في امريكا ومنظمة حمورابي لحقوق الانسان .

وفي اطار المداولات التي جرت خلال اللقاء ، أكد المشاركون فيه ضرورة عقد مؤتمر للمنتدى مطلع العام القادم ياخذ بنظر الاعتبار ما يجري على الساحة العراقية واهمية ان تكون لهذا التجمع المدني الكبير مواقفه المؤثرة في الأحداث الجارية .

بيان تنسيقية المهجر في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان بشأن حماية النازحين والمدنيين في ظل العمليات الحربية الجارية بمحافظة نينوى

في وقت نتوجه بالتحية للقوات المسلحة وقوات البيشمركة لتقدمها من أجل استعادة الأرض وتحرير مواطناتنا ومواطنينا من الإرهابيين ، فإننا لا ننبه على ثغرات خطيرة بخاصة وجود عناصر التشدد والتطرف الطائفي ممن تحمل شعارات الثارات الطائفية بخلاف ما يقدمه المتطوعون الغيارى من البطولات والتضحيات ... ومثل هذا يتطلب وقفتنا جميعا معا وسويا بروح وطني ضد أية جرائم قد تُرتكب ضد أهلنا في الموصل وسهل نينوى ...

إن تلك الجرائم والانتهاكات الخطيرة ما كان يمكن توقع حدوثها لو لم تتسم السياسة العامة بطابع الخطاب الطائفي الذي تحكم بإدارة كل شيء في البلاد ومن ضمن ذلك وجود قادة تشكيلات ميليشياوية مسلحة متشددين ارتكبوا لمرات عديدة جرائم ضد الإنسانية وحتى جرائم الحرب بحق المدنيين بمسميات طائفية في مدن عراقية أخرى .

كما أن ما جرى ويجري في القرى والقصبات المستعادة سلطة الدولة فيها ، تتطلب وجود المراقبين الحقوقيين الدوليين مثلما تتطلب مساحة نوعية للحركة الحقوقية العراقية ولممثلي المجموعات القومية والدينية في المنطقة ، تعزيزاً أولا للثقة والطمأنينة وسط فجائع الحرب وتمكينا لكل تلك الأطراف الشعبية بتنوعات أطيافها من إدارة حيواتهم وكفالة حماية الحقوق والحريات بعيداً عن أية جرائم متوقعة بحقهم على خلفية الخطاب الطائفي الظاهر في تصريحات العناصر الطائفية المتشنجة ، سواء التي تهدد بالتغييرات الديموغرافية التي بدأت قبل معركة الموصل وطاولت مناطق برطلة وتللسقف وتلكيف وغيرها ، على سبيل المثال لا الحصر أم تلك التي تهدد بالويل والثبور للآخر الذي تصمه بالعداء التاريخي ! .

إننا نحن الموقعين في أدناه، نطالب المجتمعين المحلي والأممي بالآتي :

١. أن يؤكد مجتمع الأغلبية المسلمة والعربية على تمسكه الثابت والحاسم باحترام التعددية والتنوع في بنية المجتمع العراقي ..

٢. أن يتم إرسال مراقبين دوليين بخاصة في الشأن الحقوقي، مع دفع ممثلي الحركة الحقوقية العراقية إلى الميادين التي تتطلبها عملية الحماية ورصد الانتهاكات بقصد منع وقوعها ...

٣. ألا تكتفي المنظمات الدولية والدول الكبرى والاتحاد الأوروبي بالمناشدات بل أن تتصرف بشكل ملموس ميدانيا بحماية الأطراف المهمشة من الوقوع ضحية ميادين الحرب وفعالياتها أو الانفلات الأمني في المناطق المستعادة ، فضلا عن توفير الخدمات الإنسانية الضرورية للحالات الطارئة لمواجهة احتمال نزوح حوالي المليون إنسان .

٤. أن يجري الانتباه الأكيد لكل ما يضمن سلامة المدنيين وعدم استخدام الأسلحة الثقيلة والمحرمة في المناطق التي يحتشد فيها المدنيون بداخل المدن كثيفة السكان ..

٥. الانتباه إلى جريمة استخدام الدروع البشرية ومحاولة إنقاذ ما يمكن من براثن الإرهابيين والعناصر الشاذة في الميليشيات ..

٦. أن يجري وضع تعليمات صارمة ومشددة بخصوص احترام القانون ولوائح حقوق الإنسان بشأن التعامل مع المدنيين ..

٧. الاستعداد لكل المفاجآت الجارية في مسار المعركة بما يضمن كفالة حيوات الناس ، والتثقيف بخطاب وطني يحظر التخندقات الطائفية وينشر ثقافة التآخي والتسامح ..

ونحن نرى أن نفي وجود الانتهاكات بالمطلق هو تستر على تلك الانتهاكات ومثل ذلك نستنكر بعض تصريحات لشخصيات سواء عراقية أم أجنبية تتحدث عن احترافية في الأداء من دون إشارة إلى حالات شاذة ومتشددة تطلق تصريحاتها ليل نهار ضد أبناء المنطقة وتتحدث بخطاب التخندقات متحينة الفرص.. وعليه لابد من موقف شعبي حازم ضد خطاب التضليل والمخادعة الطائفي والعمل على مطاردة كل الانتهاكات ورصدها والمطالبة بإيقاع أشد العقوبات بحق المنتهكين للقوانين ولسلامة المواطنات والمواطنين وإلا فإن مجتمعا تم إخضاعه لفلسفة العنف والتخندقات يبقى معرضا للهزات التي لا ينتهي توالدها .. فلنكن على وعي ودراية كافيين وعلى موقف حازم تجاه مسؤولياتنا ولات ساعة مندم يا أهلنا جميعا .

- تنسيقية المهجر لمنظمات حقوق الإنسان العراقية

- هيأة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق

- المنظمة العراقية للدفاع عن حقوق الإنسان في العراق – ألمانيا (أومريك)

- المرصد السومري لحقوق الإنسان – هولندا

بيان المجلس العراقي للسلم والتضامن دفاعاً عن الحريات

أقر مجلس النواب مؤخراً قانون وارادات البلديات.. وورد بالمادة (١٤) منه نصا يتضمن (حظر استيراد وتصنيع وبيع المشروبات الكحولية بكافة انواعها) الامر الذي أثار سخط واستنكار اوساط واسعة من الرأي العام ، والذي عد القانون مصادرة للحقوق والحريات وماساً مباشراً لاحكام المادة (٢) البند اولا الفقرة (ب) من الدستور، وتخلياً عن التزامات العراق بالمعاهدات والمواثيق الدولية ، سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية .

ويرى المجلس العراقي للسلم والتضامن ومعه العديد من القوى والمنظمات المدنية ، أن هذا القانون يتعارض تماماً مع النزعة الانسانية ، ويتعامل مع المواطنين والمواطنات على انهم غير راشدين وقاصرين ، كما يأتي القانون بالتزامن مع معركة تحرير الموصل، إذ يقدم رسالة دينية متشددة لا تختلف بمضمونها عن برنامج داعش التكفيري .. ومن أحد وجوهها نكران حق الاديان الاخرى من سكنة الموصل ومناطق أخرى من التمتع بممارستهم حقوقهم الدينية والثقافية ، وسيصاب من وقع تحت الاضطهاد الداعشي من قهر وتمييز واغتصاب وأبادة .. بالدهشة والاستغراب ، نتيجة قيام السلطة التشريعية.. بسن قوانين تعمق مشاعر التهميش والاحباط، وتذكي نزعة هجر الوطن.. وان لا يكون لهم موقفاً مسانداً من قضية وحدة العراق ومستقبله .

ويؤكد المجلس العراقي للسلم والتضامن بأن قضية الحريات العامة والخاصة كل لايتجزأ ، والقانون الاخير ما هو إلا مقدمة لسياسات فاشية تفرض نمطاً محدداً لابناء وبنات العراق .. بالضد من الحقوق والحريات الاساسية الواردة في الدستور، وقد تكون صفحة من صفحات لاحقة يسعى مروجيها للقضاء على ما تبقى من الحياة المدنية ، وتسوغ للمجموعات المتطرفة والمليشيات المسلحة القيام باعمال ارهابية تحت لافتة الدفاع عن الدين والمذهب ، كما حصل ويحصل في اوقات مختلفة ارتكبت فيها جرائم قتل بشعة لا تقل عن جرائم داعش في جوهرها .

وتشريع القانون سيئ الصيت يؤكد بما لا يدع للشك ، ضياع البوصلة لدى مجلس النواب في تحديد الاولويات ، فثمة ما هو آجدى من التدخل في حياة الناس ، بالتوجه نحو تشريع القوانين الضامنه للحريات والعيش الكريم والمؤسسة للامن والاستقرار والبناء من أجل عراق افضل .. وبترسيخ أسس الدولة الديمقراطية العصرية الجامعة لابنائها والعادلة في موازينها القادرة على حماية اراضيها وصيانة مكتسباتها، فضلا عن تحشيد الجهد الوطني المساند للقوات المسلحة في المعركة البطولية لتحرير الموصل وطرد داعش .

أن الحراك المجتمعي والجماهيري الواسع وبكل اشكاله .. من أجل اسقاط المادة (١٤) من قانون وارادت البلديات ، هو دفاع عن الحريات ، وضد من يحاول تقييدها، وضمان عدم تكرارها .

ويشير المجلس العراقي للسلم والتضامن بأن سياسات عدم الاعتراف بالأخر واهمال مشاعره التي ظهرت على المشهد السياسي العام بعد نشوة سقوط الدكتاتورية ، تمهد الان لقيام نظام لايأبه بالحريات وكانت نتيجتها هذا الخراب الذي تشهده على ايدي القوى المتطرفة وداعش ، فما احرانا ان نستفيد من اصواتنا الغالية في مجلس النواب لبناء عراق جديد يحترم خصوصيات التنوع ويجعل من بلدنا موطناً للاشعاع الحضاري والانساني ، واشاعة ثقافة روح التسامح والعدل والمساواة واحترام الحريات الشخصية والعامة .

رئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن

بغداد ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٦

الموصل تتحرر .. مّنْ يضبط غير المنضبطين ؟

عدنان حسين

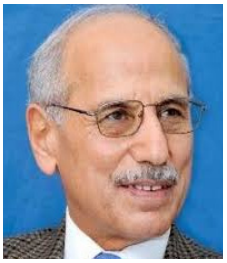

الموصل تتحرر الآن وداعش ينتحر .. في النهاية لن يصحّ الا الصحيح ، والصحيح أن داعش وسائر مشاريع السلفية الجهادية والإرهاب إلى انحطاط وانحلال وفناء .

الزمن زمن التحضر والتمدن والتقدم، وليس زمن التقهقر اثني عشر أو ثلاثة عشر قرناً ولو باسم الدين ، وداعش ومشروعه ، زيادة على ذلك ، ليسا منبثقين من أرض العراق وبيئته ، القاعدة جاءت من افغانستان عبر سوريا التي مكنتها من التدريب داخل اراضيها وسهلت أمر عبورها الحدود لتفجّر في مدارسنا وجوامعنا وكنائسنا واسواقنا ومؤسساتنا الحكومية، وداعش ما كان له ان يكون ، إن في العراق أو في سوريا، لو لم تقدّم له تركيا الاردوغانية تسهيلات لوجستية فاقت كثيراً التسهيلات السورية المقدّمة الى القاعدة ، فإدارة أردوغان تعاملت مع داعش كما لو انه منظمة تركية تعمل لحساب أردوغان شخصياً في سبيل تحقيق أحلامه السلطانية .

الموصل تتحرّر الآن بعد نحو سنتين ونصف السنة من سقوطها السريع والسهل في ربقة الاحتلال الإرهابي ، وما كان لسقوطها أن يكون لو لم يكن لدينا نظام سياسي مهتريء بالفساد يصرّ أقطابه على الاحتفاظ به ومنع تحلّله ودفنه المستحق ، حتى لا يقوم على انقاضه النظام الديمقراطي الفيدرالي الذي تطلّع إليه الشعب العراقي طويلاً واختاره عندما صوّت للدستور ، متحدياً الارهاب .

الموصل تتحررالآن ، ولا يتعيّن أن يكون في هذه الأيام بالذات كلام غير الكلام الذي يشدّ من أزر القوات المسلحة المتقدمة ببسالة لمطاردة فلول داعش ، ويرفع من معنوياتها ، وغير الكلام الذي يطمّن أهل الموصل وسائر مناطق نينوى إلى أنهم مواطنون أعزّة غير مسموح بأي نوع من أنواع الإذلال والإهانة التي يمكن أن توجّه إليهم ، ففيهم ما يكفيهم من المعاناة المُهلكة التي كابدوها تحت الاحتلال الداعشي .

سقوط الموصل السهل والسريع تبرّأ منه الجميع ، حتى أولئك الذين أصدروا أوامرهم الى القوات المسلحة بالانسحاب وترك أهل الموصل وسائر المناطق لمصيرهم ، فما من أحد اعترف بالمسؤولية، وما من لجنة تحقيق حكومية أو برلمانية حددّت المسؤوليات، تحرير الموصل يمكن أن يسعى السياسيون الفاشلون المسؤولون عن تلك النكبة لتحويله إلى سوق للمزايدات والتبجّحات والادّعاءات ومنصّة لإثارة الفتنة التي أطلّت برأسها في الاسابيع الأخيرة بفعل هؤلاء السياسيين الفاشلين الذين يريدون جني ثمار التحرير على حساب صنّاع التحرير ، جنود القوات المسلحة وضباطها ، وعلى حساب أهل الموصل أنفسهم .

قيادة العمليات المشتركة أصدرت الجمعة توجيهات الى وسائل الإعلام تضمّنت القواعد التي يتوجّب مراعاتها في التغطية الإعلامية لعمليات تحرير الموصل ، بالطبع هذا إجراء متوجّب لضمان الانضباط والتحلّي بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية على الجبهة الإعلامية ، هناك حاجة لعملية ضبط مماثلة على الجبهة السياسية ، فثمة الكثير من «السياسيين» غير المنضبطين الذين يسعون الى ركوب الموجة وانتهاز الفرصة ، الحكومة ومجلس النواب مطالبتان بضبط هذه الجبهة ، حتى لا ينقلب تحرير الموصل إلى كابوس جديد للعراقيين ولا يتسبب في محنة أخرى لهم .

غدا تسقط داعش .. ولكن !

كفاح محمود كريم

قبل أشهر ضجت إحدى قاعات كوردستان التي ضمت مختلف الناشطين والحكوميين والبرلمانيين من كافة المكونات العراقية الدينية والمذهبية والقومية ، بصرخة مدوية أطلقها المطران السرياني داود شرف، وهو من اعرق أبناء الموصل التي ارسي أجداده حضاراتها الأولى ، وتعرض أهله وعرقه ودينه لعملية إبادة جماعية، كما حصل للكورد الايزيديين والشبك في سنجار وسهل نينوى ، أقدم المستوطنات البشرية التي صنعت الغذاء وأقامت أولى القرى الزراعية قبل سبعين ألف سنة، كما ورد في أبحاث المؤرخ والاثاري الأمريكي سيتون لوئيد إبان زيارته لسنجار عام ١٩٦٣م .

هذه الصرخة التي عبرت عن ماسي لم تقع اليوم باحتلال داعش للموصل وسنجار وسهل نينوى واستباحتها لكل شيء ، بل لمئات السنين من مخازي التعامل مع المكونات المختلفة قوميا ودينيا ومذهبيا ، فقد تعرض الايزيديون إلى ما يزيد على سبعين حملة إبادة استهدفتهم لكونهم مختلفين دينيا، وكذا الحال مع المسيحيين الذين لم يشعروا بالأمان والاطمئنان منذ قيام مملكة العراق وحتى استباحة داعش لهم في مدنهم وقراهم ، ناهيك عن المختلفين قوميا أو عرقيا عن الأغلبية ، في بلاد لم تحترم قيمة الإنسان لكونه إنسانا إلا حينما يكون عبدا لأولئك الطغاة الذين يعملون ليل نهار من اجل إذابة الجميع في بودقة قوميتهم تارة ودينهم تارة أخرى وأخيرا في مذهبهم ، وليس للمقابل خيار إلا الموت أو التهجير .

إنها فعلا كما قال المطران داوود شرف وكررها (عيب عيب عليكم جميعا) وما بعدها من عيب أو خزي أو عار ، أن يتبوء كراسي التشريع والتنفيذ في واحدة من اعرق بلدان العالم ، أبناء الشوارع من النكرات واللصوص وتجار الحروب، ومجاميع من عصابات وميليشيات الفساد والإفساد مما رأيناهم في دفوعات وزير الحرب العراقي الذي كشف مستوياتهم المتدنية وكيفية نهبهم وسرقتهم للمال العام دون أي ضمير أو عُرف أخلاقي ، مستغلين مواقعهم لامتصاص الأهالي وإذلالهم .

عيب وعار على مواطني هذه الدول التي أسقطت امريكا وحلفائها أنظمتهم الدكتاتورية ، أن يعودوا ثانية تحت أي مسمى أو تأثير لينتخبوا جوقات من الحرامية والمنحرفين الذين يعرفهم الأهالي ليس في العراق فحسب، بل في طرابلس وبنغازي وصنعاء ودمشق وغيرها من دول المختبر الديمقراطي، من الذين يرفعون شعارات دينية أو مذهبية أو قومية تنفي الآخر وتلغيه ممن دمروا حضارات الشعوب ومنعوا شعوبهم من التطور بفسادهم وعنصريتهم وتشددهم الديني والمذهبي المقيت .

وما زلنا نتذكر بألم بالغ تلك الموجة من التسقيط العرقي أو المذهبي باستخدام أسلوب (النكات) أو الطرائف التي كانت تصنع في أجهزة دعاية السلطة وأحزابها الحاكمة ضد الكورد تارة وتارة أخرى ضد الشيعة أو السنة أو المسيحيين أو اليهود أو التركمان ، بحيث تستهدف تلك النكات شخصية أبناء هذه المكونات بما ينتقص إنسانيتها ويسلب مواطنتها، ممهدة بذلك لعمليات إبادة كاملة كما حصل للكورد في انفالات صدام حسين وكيميائيات علي حسن المجيد في حرق وإبادة مدن وبلدات بأكملها في كوردستان (أكثر من ربع مليون إنسان تم قتلهم) ، وكذا الحال حينما استهدفت خلاصة الشوفينية والتطرف الديني والقومي المسماة داعش الكورد الايزيديين وقتلت

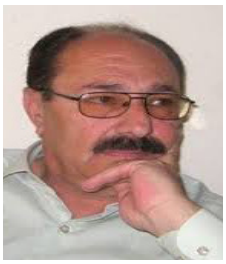

الكثير من رجالهم وشبابهم وسبت آلاف أخرى من بناتهم ونسائهم تحت غطاء ديني مقيت (أكثر من ألف قتيل و٢٧٤٥ يتيم و ٦٤١٣ مختطف منهم ٣٥٤٣ من الإناث والباقي من الأطفال والشبيبة)، وما حصل للايزيديين حصل للمسيحيين في الموصل وسهل نينوى وسنجار (آلاف الأسر تم نهبهم وسلبهم ولم يسمح لهم بمغادرة الموصل أو سهل نينوى أو سنجار إلا بملابسهم فقط) ، حيث تمت فرهدتهم كما فرهدوا اليهود في أربعينيات القرن الماضي .

تاريخ من العارات والمخازي والأكثر عارا أن لا يدرك البعض ويعترف بهذه الحقائق ويحترم خيارات الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بعد فشل كل أشكال الحكم والحروب بما فيها الإبادة ، عيب كبير أن لا نسمع الصوت الآخر الذي يرفض بعد مئة عام من العيش المشترك الفاشل أن يقرر مصيره بنفسه .

غدا سيتم تحرير الموصل من هيكل داعش العسكري، كما حررت أمريكا العراق من هيكل صدام الإداري والأمني، فهل سيطمئن أولئك الذين بقوا من حملات الإبادة على مستقبلهم ثانية، ومن يضمن لهم عدم ظهور داعش جديد بمسمى آخر ومنهج ربما أكثر توحشا من تنظيم الدولة أو نظام البعث أو نظام الميليشيات ! ؟ .

ودعونا نردد ما قاله المطران بعد استباحة داعش للموصل وسنجار وسهل نينوى هل فعلا هناك شرف في هذا العالم الذي أصبحنا فيه غرباء ! .

تركيا والموصل والخرائط !

د. عبد الحسين شعبان

بـرّرت تركيـا إرسـالها قـوات عسـكرية إلى العـراق ، بحمايـة الأمـن القومـي الـتركي ومكافحـة الإرهـاب ، وهـما مبرّران مشروعـان يحـق لتركيـا بموجبهـما الدفـاع عـن أراضيهـا وحمايـة مواطنيهـا مـن شرور الإرهـاب ، لكـن هذيـن المبرّريـن لا يعطيـان الحـق لتركيـا أو لغيرهـا في اختـراق سيادة بلـد آخـر أو اجتيـاز حـدوده الدوليـة .

وإذا كانـت سـيادة العـراق معوّمـة ومجروحـة بفعـل عنـاصر متداخلـة ومعقّـدة، منهـا تداعيـات الاحتـلال الأمريـكي ، ثم سـيطرة «داعـش» عـلى الموصـل وأجـزاء واسـعة مـن مناطـق غـرب العـراق ، يضـاف إليهـا النفـوذ الإيـراني المهيّمـن عـلى السياسـة العراقيـة ، لكـن ذلـك ليـس مـبرّراً لتركيـا لانتهـاك السـيادة أو مـا تبقّـى منهـا ، بحجـة أن الآخريـن يخرقونهـا .

إن مثـل تلـك المـبرّرات تعنـي العـودة إلى القانـون الـدولي التقليـدي الـذي كان يجيـز «الحـق في الحـرب» و «الحـق في الغـزو» بزعـم حمايـة المصالـح القوميـة ، ولكـن ذلـك أصبـح مـن تـراث المـاضي ، ولا سـيّما بعـد تأسـيس الأمـم المتحـدة .

لقـد حـاول الرئيـس الـتركي رجـب طيـب أردوغـان البحـث عـن سـند قانـوني يدعـم المطالـب التركيـة، مـن خـلال إعـادة قراءتـه وتحفّظـه عـلى معاهـدة لـوزان المبرمـة في العـام ١٩٢٣، والتـي رسـمت الحـدود بـين الدولـة التركيـة الجديـدة وجيرانهـا عـلى أنقـاض الإمبراطوريـة العثمانيـة التـي جـرى تقاسـمها وفقـاً لاتفاقيـة سـايكس - بيكـو السرّيـة لعـام ١٩١٦ ، وتبعـاً لنتائـج الحـرب العالميـة الأولى .

وقـال أردوغـان : إن المشـكلة الأساسـية في الموصـل هـي «إعـادة بنـاء المنطقـة وفقـاً لخطـة تطبّـق فيهـا ، وهـي ليسـت في مصلحـة تركيـا»، بـل تهـدّد بقاءهـا ، وذهـب أبعـد مـن ذلـك حـين صرّح بخصـوص محاربـة الإرهـاب : «لـن ننتظـر حتـى تـدقّ المنظـمات الإرهابيـة أبـواب بلادنـا ، سـنقوم مـن الآن بملاحقتهـا وننقـضّ عليهـا أينـما وجـدت» ، وأضـاف : إن وجـود قـوات تركيـة في منطقـة بعشـيقة قـرب الموصـل هـو مـن أجـل حمايـة «اسـتقلالنا ومسـتقبلنا» .

أردوغـان عـلى حـق حـين يسـعى لحمايـة بـلاده ، ولكـن عليـه اتبـاع الوسـائل القانونيـة وعـدم التجـاوز عـلى حقـوق الآخريـن ، الأمـر الـذي يتطلّـب التعـاون مـع دول الجـوار ، ولا سـيّما العـراق ، إضافـة إلى قـوات التحالـف الـدولي ، بخصـوص مكافحـة الإرهـاب ، أمـا اتخـاذ قـرارات فرديـة ودخـول الأراضي العراقيـة حتـى دون التشـاور مـع حكومـة البلـد ، فـإن ذلـك سـيزيد مـن تعقيـد المشـاكل، كـما أنـه لا يسـاعد عـلى توحيـد الجهـود للقضـاء عـلى الإرهـاب .

لم يكتـفِ أردوغـان بذلـك ، بـل حـذّر العـراق وسـوريا بقولـه : لقـد بدأنـا بتنفيـذ خطتنـا ، وأن النـار التـي تحاولـون إشـعالها سـتحرقكم أكـثر منّـا ، ولم ينـسَ في ظـل هـذا الاندفـاع والحماسـة البعيـدة عـن الدبلوماسـية والقواعـد القانونيـة الدوليـة التعاهديـة أو العرفيـة ، أن ينتقـد معاهـدة لـوزان ، ويقـول إنهـا كانـت مفروضـة عـلى تركيـا مثلـما تـم فـرض معاهـدة سـيفر عليهـا، العـام ١٩٢٠ .

لقـد حـدّدت معاهـدة لـوزان الحـدود لعـدّة بلـدان كانـت ضمـن الإمبراطوريـة العثمانيـة، مثـل بلغاريـا واليونـان وقـبرص ودول المـشرق العـربي ، والتـي حكمتهـا لنحـو أربعـة قـرون، فكيـف يمكـن إعـادة القديـم إلى قدمـه ؟ أليس في ذلـك ضرب مـن إسـقاط الرغبـات عـلى الواقـع ؟ فالعـالم تغيّـر كثـيراً منـذ نحـو قـرن مـن الزمـان ، والأمـر لا يتعلّـق بـدول المنطقـة فحسـب ، بـل يشـمل أوروبـا وآسـيا وإفريقيـا وأمريـكا ، وعـلى مـن لديـه خيـال أن يتصـوّر مـاذا تعنـي إعـادة القديـم إلى قدمـه ، غـير نزاعـات وحـروب وحرائـق سـتندلع لتشـمل العـالم كلّـه ؟ .

إذاً مـاذا تعنـي إعـادة جريـدة ديليليـش (وهـي الجريـدة المؤيّـدة للرئيـس الـتركي) نـشر الخرائـط التركيـة الجديـدة «القديمـة»، وهـي تضـمّ فيهـا أجزاء مـن العـراق وسـوريا وبلغاريـا وأرمينيـا وجورجيـا إلى تركيا؟ وبالطبـع، فكركـوك والموصـل وإربيـل وحلـب وإدلـب والحسـكة هـي في الصـدارة مـن ذلـك. أليـس في الأمـر ثمـة أزمـة ، وهـي أزمـة تفكـير وواقـع ؟ .

يمكننـي القـول : إن تلـك الآراء كانـت تظهـر وتختفـي تبعـاً لتـوازن القـوى، فكلّـما كان العـراق ضعيفـاً ، وهـو مـا حصـل منـذ الحـرب العراقيـة - الإيرانيـة ، وبعـد الاحتـلال الأمريـكي ، وكذلـك كلّـما كانـت سـوريا ضعيفـة ومنقسـمة كـما هـي اليـوم ، بسـبب الاحترابـات الداخليـة ، تطـلّ تلـك المطالبـات برأسـها، فضـلاً عـن ارتفـاع منسـوب الشـحنة القوميـة الاسـتعلائية فيهـا .

إن الخطـاب العـالي النـبرة الـذي ذهبـت إليـه القيـادة التركيـة ، والـذي ازداد تطرّفـاً بعـد محاولـة الانقـلاب العسـكري الـذي حـدث في تركيـا في شـهر يوليـو/ تمـوز المـاضي (٢٠١٦) ، يسـتبطن الرغبـة في توجيـه الأنظـار نحـو الخـارج وصرفهـا عـن المشـاكل الداخليـة المسـتفحلة ، وهـو أحـد الأسـباب الأساسـية لتصعيـده في الفـترة الأخـيرة ، كـما يمكـن تفهّـم محاولـة أنقـرة مداعبـة المشـاعر القوميـة للتركـمان تحـت عنـوان حمايتهـم ، وخصوصـاً في تلعفـر التـي تسـكنها غالبيـة تركمانيـة ، إضافـة إلى كركـوك التـي فيهـا نسـبة تركمانيـة وازنـة .

ولكـن حمايـة التركـمان وبقيـة المجموعـات الثقافيـة واجـب ، يسـتلزم مـن تركيـا إذا أرادت تحقيقـه ، مخاطبـة الحكومـة العراقيـة باحـترام حقـوق الإنسـان وإقـرار مبـادىء المسـاواة والمواطنـة المتكافئـة وعـدم التمييـز واعتـماد مبـادىء المشـاركة والشراكـة الحقيقيـة ، وكذلـك مناشـدة الهيئـات الدوليـة لممارسـة ضغوطهـا لتحقيـق ذلـك ، الأمـر الـذي يتطلّـب منهـا أولاً وقبـل كل شيء احـترام حقـوق الكـرد في تركيـا ، وتلبيـة مطالبهـم العادلـة والمشروعـة في حكـم ذاتي أو إدارة ذاتيـة ، والسـماح لهـم باسـتخدام لغتهـم بصـورة رسـمية وحقّهـم في التعلّـم بهـا ، وممارسـة حقوقهـم السياسـية كاملـة كمجموعـة ثقافيـة متميّـزة ، وتأكيـد ذلـك دسـتورياً ، والأمـر يشـمل الحقـوق الثقافيـة للمجاميـع المتنوّعـة الأخـرى بمـن فيهـم العـرب.

أعتقـد أن خشـية القيـادة التركيـة مـن تفجّـر الموضـوع الكـردي في تركيـا ، مـا بعـد تحريـر الموصـل ومـا بعـد حسـم الـصراع في سـوريا، ومطالـب الكـرد في البلديـن بصيغـة مـن صيـغ الحكـم الـذاتي أو اللاّمركزيـة أو الفيدراليـة أو غـير ذلـك ، هـي التـي تدفعهـا إلى هـذا الخطـاب المتشـدّد بـدلاً مـن البحـث فيـما يمكـن التعـاون بـه لمكافحـة الإرهـاب مـن جهـة، ومـن جهـة ثانيـة لإيجـاد تسـويات لمشـكلات تتعلّـق بالمسـألة القوميـة والهويّـة وذيولهـا .

إن الدعـوة لإعـادة النظـر بمعاهـدة لـوزان ومخرجاتهـا ، ليـس ورقـة خـاسرة فحسـب، بـل هـي مسـألة غـير ممكنـة ، فقـد مـضى نحـو قـرن مـن الزمـان عـلى حسـمها وتثبيـت عائديـة الموصـل إلى العـراق ، وقـد شـكّل مجلـس عصبـة الأمـم لجنـة للتحقيـق الأممـي في ٣٠ سـبتمبر (أيلـول) العـام ١٩٢٤، وأجـرت هـذه اتصـالات وقامـت بزيـارات إلى لنـدن وأنقـرة ودمشـق وبغـداد والموصـل ، وقابلـت عـدداً مـن الشـخصيات والأعيـان وأهـالي المنطقـة ، وقـرّرت في نهايـة العـام ١٩٢٥ ، ضـم الموصـل إلى العـراق لاعتبـارات جغرافيـة وقوميـة وتاريخيـة واقتصاديـة وعسـكرية وسياسـية، كـما ورد في تقريرهـا ، ووافقـت عليـه تركيـا مـع تعديـلات طفيفـة ، ووقّعـت في تلـك الفـترة معاهـدة عراقيـة - تركيـة - بريطانيـة .

الموصل والمشروع الوطني

نزار عبد الستار

تحرير الموصل هو عنوان عريض تندرج بين معانيه انجازات عدة، فالبرغم من كل العواصف التي ضربت البلاد طويلا وبالرغم من الرهانات المحبطة إلا أن العراق تمكن من اثبات وجوده وهاهو يتفرد على الجميع بقدرته على انهاء اسطورة «داعش» الارهابي .

عودة الموصل إلى السيادة الوطنية فاتحة بناء جديد للعراق، فنجاحنا في هزيمة تنظيم «داعش» الارهابي وتطهير اراضينا منه هو انجاز عظيم يدل على قدرة كبيرة للجيش العراقي والقوات المساندة له ويشير ايضا إلى نجاح ادارة المعركة التي دامت سنتين .

لقد تحكمت فينا لفترة طويلة سلسلة ثقيلة من الاحباطات بفعل التجاذبات السياسية وسطوة الفساد والتخبط الاصلاحي ووجود اعداء يحتلون ثلث الاراضي العراقية واذا كان العراق قد تذبذب في اعطاء الصورة التي يفترض به ان يكون عليها بعد زوال الحكم الديكتاتوري الا انه تصدى بهمة لمعركته مع الارهاب وواجه بصلابة كل الظروف المحيطة ونجح في تطهير اراضيه من «داعش» الارهابي واستعادة نفسه وهذا بحد ذاته يعد الطريق نحو تحقيق الآمال الاولى وهي أن نكون بلدا جديدا يمتلك عن جدارة مقومات القوة والتأثير .

هزيمة «داعش» في الموصل هي اولى علامات المشروع الوطني النابذ لكل افرازات الارهاب كالطائفية والتفكك ، فعراق ما بعد «داعش» لن يكون عراقا مهزوزا ومطواعا للاطراف التي تريد مد اياديها اليه، كما انه لن يكون بقعة ارضية ضعيفة وبلا اسيجة تصد الزواحف، إن هزيمة «داعش» في العراق هي البداية الفعلية للخطوة الاولى نحو التماسك والوحدة وصولا الى تفاهمات بشأن ادارة الوطن وفق الاحقية الانتخابية ومكافحة الآفات الاجتماعية ومعالجة التصدع الاداري ومحاربة الفساد .

كل المشاريع الاصلاحية بعد زوال «داعش» الارهابي ستكون ممكنة فجل ما كنا نعاني منه لأكثر من عقد يتمثل بالمعوق الارهابي الذي هدم البناء الاجتماعي العراقي ونكل بالاقتصاد وافشل كل تطلع نحو الرفاهية وبالتالي تراجعت قوى الارادة امام بشاعة الخراب وضاعت اصوات اللملمة في ضجيج اللغو السياسي .

استعادة الموصل تعني المضي قدما في اصلاح الثغور والبدء الفعلي في معالجة المشكلات الضاربة فينا وهذا بالطبع يتطلب منا وعيا سياسيا جديدا ويدعو بكل تأكيد الى تصفية كل الخلافات ونبذ المشكلات وقطع المزيد من الخطوات من اجل التقارب وايضا اعادة النظر بسياستنا الخارجية ووضع الاسس لبناء جيش قوي واصلاح المؤسسات الحكومية وتعمير البلد وفق عقلية حكيمة واشاعة الاستقرار والعمل على تدعيم قدراتنا بعقلية ناضجة وفاهمة .

عودة طلبة المناطق المتضررة من الارهاب للدراسة

ماجد زيدان

اصدرت وزارة التربية تعليمات وتوجيهات عن كيفية التعامل مع تلاميذ وطلبة المناطق المحررة ، وهو امر في غاية الاهمية اذ ان الكثير من هولاء الطلبة تركوا الدراسة او تخلفوا عنها جراء سيطرة داعش الارهابي على مناطقهم واضطرارهم الى النزوح، هذه التوجيهات تعالج بشكل جاد من تخلف عن الالتحاق بالصف الاول الابتدائي ورفعت العمر الى ٩ سنوات وخيرت اولياء امور التلاميذ باجراء سير معلومات ليكون في صف اعلى ، وهذا مكسب اضافي ينهي تخلف بعضهم عن الالتحاق ولم تترك التوجيهات من فاقت اعمارهم القبول وانما وجهت بقبولهم في مدارس اليافعين او التعليم المسرع ، فيما عدّت السنوات الفائتة لطلبة المدارس الثانوية سنوات عدم رسوب ، والسماح لهم بالتقديم للامتحان الخارجي ، وقد وجهت الوزارة مديريات التربية باعداد دورات تقوية مكثفة للطلبة ولجميع المراحل الدراسية. الواقع ان هذه التعليمات وغيرها هي لحفظ مصالح الطلبة ومراعاة الظروف التي مرت بها هذه المناطق جراء القتال مع الارهاب والانقطاع القسري عن الدوام ..

طبعاً ستصادف مديريات التربية والمدارس مشكلات اخرى لحالات خاصة او عامة لم يتطرق لها بيان الوزارة وتقتضي الضرورة والمصلحة العامة التعامل بها بروحية التعليمات وحلها بمرونة عالية في تحقيق الغاية المنشودة منها باستيعاب جميع ابنائنا الطلبة ، وألا يترك أي راغب في الدراسة خارج صفوف المدرسة ، ان ابداء الحرص على تسهيل انخراط الطلبة في التعليم وعودتهم الى المدارس مهمة وطنية عليا، بل على الجهات التعليمية والتربوية ان تتوجه الى هؤلاء الطلبة وتحثهم على الانتساب مجدداً الى المدارس من خلال التوعية باهمية استئناف الحياة الدراسية على الصعيدين الشخصي والوطني والاسهام بتوفير فرصة ثانية لاعداد هؤلاء المتسربين قسراً او لأي ظرف آخر ان يكونوا اعضاء نافعين في المجتمع ولخدمة انفسهم ممكن ان تلعب في هذا المجال دوراً ايجابياً منظمات المجتمع المدني والتجمعات العشائرية بتحفيز اولياء الامور على اعادة ابنائهم ، لاشك ان البعض من هؤلاء اليافعين قد دخل سوق العمل بسبب العوز ومآسي النزوح والحرب وغيرها من الاسباب ، فعلى وزارة التربية ان تفتح مدارس مسائية جديدة لاستيعاب الراغبين في الدراسة ، ان انتظام المتسربين على اختلاف اسباب انقطاعهم مرة اخرى في الدراسة مهمة كبيرة، وهي متشعبة تتطلب تظافر جميع جهود الجهات المختلفة لتذليل المصاعب والتحديات التي تواجهها، كي نحصل على ثمارها الطيبة .

تسعة وتسعون حزباً والحبل على الجرار ...

سامي الزبيدي

أعلنت المفوضية (غير المستقلة) للانتخابات في العراق إن عدد الأحزاب التي تم تسجيلها في المفوضية حتى الآن لغرض المشاركة في انتخابات مجلس النواب القادمة بلغ تسعة وتسعون حزباً سياسياً ولا زالت هناك طلبات أخرى من قبل أحزاب جديدة للانضمام لقائمة الأحزاب التي من المؤمل أن تخوض انتخابات المجلس عام ٢٠١٨ تسعة وتسعين حزباً ومن المؤكد أن الرقم سيتجاوز المائة حزب خلال الأيام المقبلة في بلد عدد سكانه لا يتجاوز ال (٣٦) مليون نسمة في حين أن عدد الأحزاب التي تشارك في الانتخابات البرلمانية في الهند بحدود (٣٥) حزباً مع العلم إن عدد سكان الهند تجاوز المليار وربع المليار نسمة وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتنافس حزبان في الانتخابات التشريعية وفي بريطانيا ثلاثة أحزاب وفي روسيا (١٤) حزباً تمكنت أربعة فقط من اجتياز الحجز الانتخابي والدخول الى البرلمان في فرنسا ثمانية أحزاب وفي ألمانيا ستة أحزاب علماً إن عدد السكان في هذه الدول منفردة هو أضعاف عدد سكان العراق , فماذا يعني هذا العدد الكبير جداً من الأحزاب في العراق قياساً الى عدد السكان؟ وهل إن كثرة عدد الأحزاب يعبر عن النظام الديمقراطي الجيد وعن الحياة الديمقراطية الصحيحة؟ .

إن هذا العدد الكبير من الأحزاب لا يعني أنها تتنافس من أجل خدمة الوطن والمواطنين أنها تتنافس وتتسابق من أجل تحقيق أكبر ما يمكن من المكاسب المادية والسياسية لها ولإغضائها وهذا ما أفرزته التجارب الانتخابية السابقة بعد أن اتضح أن الغاية من المشاركة في الانتخابات والفوز في أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب ومجالس المحافظات هو ليس لتقديم الخدمات للشعب العراقي وليس لتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي وليس للبناء والأعمار والنهوض بالبلد والوصول به الى مصاف الدول المتطورة وليس لتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية وليس لتطوير الزراعة والصناعة ومشاريع البنى التحتية للبلد وليس للنهوض بالميادين الأخرى السياسية والعلمية والتعليمية والثقافية والفنية والأدبية والرياضية كما تفعل الأحزاب في دول العالم الأخرى ذات الأنظمة الديمقراطية التي تعلن أحزابها التي تشارك في الانتخابات عن برامجها الانتخابية قبل الانتخابات وتكون مسؤولة أمام الشعب على تطبيقها وليس كما تعلن أحزابنا في العراق عن برامجها الانتخابية التي لو تم تطبيق ١ بالمئة منها لأصبح العراق في أفضل حال لكن برامجها مجرد ادعاءات ودعايات انتخابية ووعود كاذبة الغرض منها خداع الشعب العراقي وتضليله والدليل هو ما حدث في العراق خلال السنوات الماضية بعد انتخابات أعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٠ من خراب ودمار وفساد مالي وإداري وسرقات كبرى لأموال الشعب وعقارات الدولة وثروات الوطن حتى أصبح العراق من أكثر البلدان فسادا.

إن أهداف الأحزاب السياسية في العراق هي ليست كأهداف مثيلاتها في الدول الديمقراطية التي تسعى لخدمة شعوبها وبلدانها وتقديم كل ما من شأنه الرقي ببلدانها المتطورة أصلاً وتقديم خدمات جديدة ومضافة للمواطنين وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتشريع قوانين جديدة للضمان الاجتماعي والصحي أو تطويرها والارتقاء ببلدانها اقتصادياً ومالياً وصناعياً وزراعياً وعلمياً وتقليل نسب البطالة ، أهداف أحزاب العراق الجديد هي الحصول على السلطة والنفوذ أولاً ومن خلالهما تتم السيطرة على كل مفاصل الدولة وكل المناصب المهمة فيها حتى العسكرية والأمنية بموجب المحاصصة الطائفية والحزبية وتسخير كل موارد الدولة لخدمة أشخاص وفئات وعوائل معينة مع كتلهم وأحزابهم و من ثم تتم العمليات الكبرى لسرقة المال العام ونهب ثروات الوطن وتشكيل إمبراطوريات اقتصادية ومالية للأحزاب المتنفذة وتأسيس شركات ومعامل خرج العراق وليس في داخله لكي لا يستفيد الوطن و المواطن منها وشراء عقارات وفلل وتهريب أموال العراق للخارج لتستفيد منها دول الجوار أو سرقتها وإيداعها في بنوك الدول الأجنبية التي تستثمرها لفائدتها ولن تكتفي الأحزاب العراقية بذلك بل تسعى لإيذاء الشعب العراقي وإفقاره وتجويعه والعمل على تفرقة كلمته وإشاعة الصراعات الطائفية والعرقية بين فئاته المتآخية وتدمير بنية المجتمع ولحمته الوطنية وتسييس القضاء وإشاعة الفوضى وعدم احترام القانون والنظام وإشاعة الظلم والفساد والمحسوبية والمنسوبية وتغييب الروح الوطنية وتغليب روح الطائفة والحزب عليها والإضرار بمصالح الوطن والتفريط بثرواته وعدم احترام سيادته والسعي لتخلفه وعم الاهتمام بمصالح المواطنين، لهذا نرى تزايد عدد الأحزاب التي تروم المشاركة في الانتخابات المقبلة وهذه الأعداد الكبيرة من الأحزاب ليست لتحقيق الخدمات للشعب العراقي ولتحسين مستوى المعيشة وإنقاذ شعب العراق من المآسي والكوارث التي حلت به وتحقيق الأمن والأمان والحياة الكريمة لشعبه وليست لإنقاذ البلد من السقوط في الهاوية هاوي التقسيم الطائفي والحفاظ على وحدة ترابه وعلى سيادته التي فرط بها سياسيون فاشلون وفاسدون قبلهم ولا من أجل بناء البلد واعمارة وتطويره والحفاظ على كرامته وكرامة شعبه إنما لتحقيق مكاسب سياسية وشخصية وفئوية على حساب معاناة الشعب وعلى حساب مصالح الوطن ولإكمال مسلسل سلفهم من السياسيين الفاشلين والفاسدين في إشاعة الفساد والسرقة والنهب والإثراء على حساب ألام الشعب العراقي وعلى حساب مصالح الوطن العليا .

التحرير من الداخل

عامر القيسي

حين حرر الجيش الاحمر وقوات التحالف دول اوروبا من سطوة واحتلالات الجيش النازي الالماني في الحرب العالمية الثانية ، اعتمدت في استراتيجيات التحرير على المقاومات الوطنية من الداخل ، ولعبت هذه المقاومات تأثيرا بالغا في اختصار الزمن وتقليل كلف الحرب ، بانهاكها الجيش الهتلري من الداخل ، فاصبح لزاما عليه الحرب على جبهتين، الاولى واضحة المعلم والثانية شبحية تظهر وتضرب ممثلة بقوات الانصار في كل البلدان التي احتلها الجيش الالماني ، ولعبت هذه القوات، فضلا عن مقاومتها المسلحة ، دور ا استراتيجيا مهما في العمل كجهاز استخبارات ورصد ومعلومات ساعدت الحلفاء حتى على وضع خططهم الحربية لهزيمة النازية التي لم تقل ممارساتها الهمجية عن ممارسات الدواعش في المناطق التي احتلتها في بلادنا ..

تقول مصادر موثوقة، ان حالة من الذعر والارتباك تسود صفوف تنظيم داعش الارهابي بمدينة الموصل بعد قيام مجهولين برفع العلم العراقي على مجسر عمر بن الخطاب في حي اليرموك - الجانب الايمن ، وحين حاول احد الدواعش ازالة العلم ارداه قناص قتيلا برصاصة واحدة، وأكدت المصادر قيام تشكيل نواة أول مجموعة مقاومة مسلحة لداعش وتصرفاتها في الموصل ، وهذه المقاومة المسلحة تتكون من مجموعة من الطلاب والضباط السابقين ، يقول احد الملتحقين بالمقاومة وهو طالب جامعي «التحقت مع مجموعة من الطلاب الجامعيين وموظفين ورجال أعمال بكتائب شعبية أطلقنا عليها اسم كتائب الموصل»، وكشفت معلومات ايضا عن ظهور لخلايا سرية نشطة تقاوم تنظيم داعش في مدينة الموصل ، وقال منسق خلايا المجاميع في إقليم كردستان، «لقد كانوا عبارة عن مجاميع صغيرة في البداية لكنهم الان يقومون بعمليات يومية»، موضحا أنهم «أصبحوا أشباحا تخيف داعش وتهددهم في المدينة» .

وشهدت الموصل انواعا شعبية مختلفة في مقاومة الدواعش ، ما ادى الى اعدام محامين واطباء وطلبة ، وآخر ممارسات الدواعش الهمجية تفننهم بقتل من يتعاون مع القوات العراقية الوطنية، كما حدث لستة عشر رجلا موصليا اعدموهم غرقا وحرقا وتفجيرا.

هذه البوادر المشجعة التي تتبلور بعد زوال صدمة الاحتلال والاختلال معا ، يتوجب على واضعي استراتيجية تحرير الموصل وغيرها من المدن العراقية، تنشيطها ودعمها والتنسيق معها ومدّها بعوامل النمو والتطور ، فهو الطريق لانهاك الدواعش من الداخل أولا وخلق جو شعبي يتخلص من مخاوفه ويجسد روحه الوطنية في التصدي للارهاب الداعشي ثانيا ، واقامة جسور علاقة جديدة بين الاهالي والقوات العراقية مبنية على الثقة والمحبة والمصير المشترك ثالثا .

من الخطا الاستراتيجي النظر الى المقاومات داخل المدن المحتلة بوصفها اعمالا فردية او يائسة او نتيجة المصادفة أو انها تتحرك على وفق اياد من الخارج ، خارج البلاد ، لاننا بذلك نخسر فرصة اختصار زمن تحرير هذه المدن وتقليل الخسائر المحتملة لحرب تعتمد على التحرير من الخارج .

الحقيقة ان مزاجا شعبيا رافضا للدواعش ينمو ويتبلور ويتصاعد، في مدينة الموصل، الى حدود اعتماد المقاومة المسلحة طريقا للتحرير وهو الطريق الصحيح والسليم ، ويتوجب على قيادة القوات المشتركة ان لاتسقط هذا العامل الاستراتيجي في خططها لتحرير الموصل وغيرها من مدننا المحتلة من الدواعش ، وان تتخلص من العقد السياسية الخاطئة بخصوص هذه الظاهرة الشعبية الايجابية ، وان تتعامل مع قوى المقاومة من الداخل بكونها جزءا من قواتها وضمن خططها، والحقيقة ان استراتيجية من هذا النوع ستفتح الطرق والابواب لقواتنا العراقية من دون الحاجة الى التدمير ، فمقاوم واحد من الداخل يستطيع ان يشغل ويربك الدواعش اكثر بكثير من حرب مفتوحة على جبهة واحدة معلومة ومعروفة ومرصودة ..

حق سيادة الفرد على نفسه

عبدالزهرة زكي

سيكون انتصار فرد واحد على المجموع بتأكيد صواب رأيه أجدى بكثير من انسجام هذا الفرد وانسياقه للإجماع على فكرة عامة مخالفة لذلك الرأي وتحظى باتفاق الجميع عليها. يحصل هذا حين تتاح حرية التعبير بأمان واطمئنان للفرد والمجموع، وحين يكون الجدل بالآراء، والآراء فقط، من دون الاستعانة بأي شكل آخر من أشكال القوة التي تفرض رأياً وتمنع ما يخالفه من التعبير عن نفسه بقدر متكافئ من الحرية. المجموع قادر من حيث هو مجموع على صيانة حقوقه، بينما الحرص على حق الفرد في حريته هو تعزيز لحرية المجموع ولحقوقهم من خلال تنمية حريات وحقوق العناصر المشكلة لذلك المجموع، ولا تستطيع بناء جماعة قوية ومنيعة من دون أن يكون كل عنصر فيها منيعاً وقوياً بحريته وبقدرته على التعبير عن فرديته بوضوح واطمئنان. هذا هو ما يجعل التفاعل إيجابياً بين ما يسميه جون ميل ستيوارت (سيادة الإنسان على نفسه) وبين (سلطة المجتمع). المجتمع بإمكاناته وما يتيحه من ظروف يكون على وفق هذا بيئة عمل مناسبة لتنمية حريات وحقوق الفرد، وليس مؤسسة ناشطة ولا عمل لها سوى صهر حريات وحقوق أفرادها في خليط عام باسم قوة المجتمع وتماسكه ومنعته. يعزو ستيوارت تقدم أوربا إلى مقدار ما سمحت به الثقافة والمجتمعات من تقدم لفردية الفرد، لحقّه في تكوين شخصيته وفي سيادته على هذه الشخصية. لا خشية من هذه الفردية، ولا تحسّب من توقّع طغيانها وانفلاتها، كلما رسخت وتعززت قيم التعبير الحر عن الشخصية وتفكيرها وركنت إلى الرأي والبوح به بلا تردد أو خشية. الطغيان لا ينتجه غير القمع والتفكير في الظلام. التعبير المطمئن والحر عن الرأي من قبل الفرد هو ليس حق الفرد وحده، كما يؤكد ستيوارت، وإنما هو حق المجتمع بشكل أساس، فبهذه الحرية في التعبير وباحترام شخصية الفرد بمواجهة الجماعة يضمن المجتمع تصويب الخطأ بحالين؛ خطأ الفرد حين يعبر عن رأي خاطئ، وتصويب الخطأ الشائع حين يكون رأي الفرد المعترض مقنعاً. لا خشية من الحرية؛ الحرية تضمن فرصاً مناسبة للتقويم دائماً بينما قمع الرأي يضيع الكثير منها ويحيل الحياة إلى مستنقع راكد. لا خشية حين يكون التفكير والآراء، مهما كانت صادمة وغريبة، تحت الشمس، حين لا يخشى المرء من اختبار تفكيره وقناعاته في الهواء الطلق. الخشية هي في التكتم وفي التفكير مكرهاً داخل سجون الذات المغلقة، فكل فكرة بعقل بشري تجد حتما طريقها لعقول أخرى، ولعل الجهر بها بأمان واطمئنان هو ما يجعل منها مفيدة فيقتنع من يقتنع بها أو غير صالحة حين يتاح لمن يملك مناسبة الرد عليها وتصويبها. العمل على تعزيز شخصية الفرد هو أهم بكثير من الحرص الذي نبديه من أجل المجموع.

تجنيد الأطفال بمناطق صراع الشرق الأوسط

عماد علو *

تعرّف الامم المتحدة الطفل المجند لأغراض القتال في النزاعات والحروب ، بأنه أي طفل يرتبط بقوة عسكرية أو بجماعة عسكرية ، وهو أي شخص دون سن الثامنة عشرة من العمر ولا يزال أو كان مجنّداً أو مُستخدَماً بواسطة قوة عسكرية أو جماعة عسكرية في أي صفة بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر الأطفال والغلمان والفتيات الذين يتم استخدامهم محاربين أو طهاة أو حمّالين أو جواسيس أو لأغراض جنسية. (المصدر: مبادئ باريس بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلّحة (٢٠٠٧ .

عمليات إرهابية

وفي أجواء الصراع والحروب والعمليات الارهابية التي تقوم بها الجماعات التكفيرية المتطرفة وفي مقدمتها تنظيم داعش الارهابي، فأنه يوجد اليوم مئات الآلاف من الأطفال الذين يتم تجنيدهم في النزاعات المسلحة في الشرق الاوسط خاصة وحول العالم بصورة عامة ، والمعلومات المتوفرة لدينا من خلال التقارير الاستخبارية والصحفية وما يصدر عن وسائل الاعلام الداعشية أن معظم الأطفال المجندين قد تعرضوا للضرب لإخضاعهم، واجبارهم على الانضمام الى الجماعات المسلحة فيما ينضم آخرون فراراً من الفقر أو من أجل حماية مجتمعاتهم أو انطلاقاً من شعور برغبة الانتقام .

ومن الجدير بالذكر أن تجنيد واستخدام الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر للعمل بوصفهم جنوداً أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني وطبقاً للمعاهدات والأعراف، كما يتم تعريفه بوصفه جريمة حرب من جانب المحكمة الجنائية الدولية. وفضلاً عن ذلك يُعلِن قانون حقوق الإنسان سن الثامنة عشرة بوصفها الحد القانوني الأدنى للعمر بالنسبة للتجنيد ولاستخدام الأطفال في الأعمال الحربية، وتضاف أطراف النزاع التي تجنِّد وتستخدِم الأطفال بواسطة الأمين العام في قائمة العار التي يصدرها سنوياً .

وقد أظهرت الكثير من الصور ومقاطع الفيديو قيام تنظيم داعش الارهابي بعمليات تجنيد الأطفال والأحداث في صفوف عناصره، و يتم تدريبهم في معسكرات ما يسمّى "أشبال الخلافة" حيث يقوم التنظيم بإخضاع الأطفال لتدريبات قاسية وتعليمهم استخدام السلاح بمختلف أنواعه ، اضافة الى استخدامهم للعمل كحمّالين لنقل الذخائر أو المصابين من عناصر داعش ، كما يقوم داعش باستخدام الأطفال لأغراض الاستطلاع وجمع المعلومات الاستخبارية عن القطعات العسكرية والاهداف الحيوية فضلا" عن بث الاشاعات والاخبار الكاذبة بين الناس ، أما الفتيات فهن يعانين حالة الاستضعاف بصورة خاصة وغالباً ما يُجبَرن على العمل كإماء للأغراض الجنسية، وفضلاً عن ذلك فقد ثبت استخدام تنظيم داعش الارهابي الأطفال للقيام بالأعمال الإرهابية بما في ذلك كانتحاريين أو لزرع العبوات الناسفة ، ويجبر داعش الاطفال على الالتحاق بدورات في معسكرات اشبال الخلافة والتي تقسم الى ما يلي :

١.دورة المعسكر الشرعي ومدتها١٥ يوماً، يتعلم خلاله الطفل كيفية الوضوء والصلاة وما هي المحرمات والمنكرات ، ودروس تحفيظ القرآن الكريم ، ومن لا يعرف القراءة والكتابة منهم ، فيخضعون لدورات مضاعفة تسمّى "فك الأُمية" ، تقام داخل المعسكر .

٢.دورة التدريب العسكري ومدّتها (شهر وعشرة أيام) ، يتمّ خلالها تعليم الأطفال فنون القتال والتعامل مع السلاح وقيادة المركبات وتجهيز العدة والعتاد للمقاتلين ، وبعد الانتهاء من الدورتين ، يتم توزيع الاطفال لجبهات القتال حسب الوضع الميداني .

وكشف تقرير حديث نشرته منظمة الأمم المتحدة أن ما بين ٨٠٠ و٩٠٠ طفل خطفوا، على أيدي تنظيم داعش، من مدينة الموصل العراقية ، في سنة ٢٠١٥ وحدها ، لتدريبهم دينيا وعسكريا ، وتابع التقرير، الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن عملية الاختطاف تمت في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ ، وجرى تقسيم الأطفال إلى مجموعتين: الأولى ، لأطفال تتراوح أعمارهم بين خمس و١٠ سنوات ، ووضع هؤلاء في مخيمات لتلقي تكوين ديني ، والمجموعة الثانية ، للأطفال بين الـ١٠ و١٥ سنة ، واقتيد أصحابها إلى مخيمات تدريب عسكرية ، في معسكري العزة والغزلاني جنوب الموصل ، وقد ذكر المرصد العراقي لحقوق الإنسان ، إن الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠١٥ شهدت تنفيذ ٤٠ طفلا، مما يسمى "اشبال الخلافة"، لعمليات انتحارية في العراق. ونُشر يوم ٢٩ مارس / آذار تسجيل فيديو في الإنترنت يظهر فيه للمرة الأولى أطفال (أشبال الخلافة) ينفذون عملية إعدام جماعية لتسعة أسرى اتهمهم التنظيم بأنهم "روافض" ، كما ذكرت وكالة الأنباء الألمانية الاثنين ٦ أبريل/ نيسان٢٠١٥ أن تنظيم "داعش" خصص أربعة معسكرات في مدينة الموصل لتدريب الأطفال والمراهقين على وسائل وطرق الذبح والتعذيب الجسدي والنفسي لاستهداف الشخصيات التي هدر دمها ورفضت الانضمام للتنظيم في الموصل فضلا عن الاستعداد للمواجهة العسكرية المرتقبة مع القوات العراقية لتحرير المدينة" .

تحرير الموصل

استنادا" لما سبق فان احد المعاضل التي ستواجه القوات المسلحة العراقية عند قيامها بتحرير مدينة الموصل هي صعوبة تمييز الأطفال المجندين من قبل داعش عن سواهم خصوصا" اثناء عمليات الاقتحام للمدينة والاشتباك مع عناصر التنظيم ، كذلك اثناء اخلاء السكان المدنيين ! ومن الجدير بالذكر أن القانون الدولي الإنساني يلزم جميع أطراف النزاع بالامتناع عن تجنيد القاصرين أو استخدامهم للمشاركة في الأعمال العسكرية، وضمان حماية المدنيين والسماح لهم بمغادرة مناطق النزاع بأمان ، وبصرف النظر عن كيفية تجنيد الأطفال ، وعن الأدوار التي توكَل إليهم، فالأطفال الجنود هم ضحايا فيما تؤدّي مشاركتهم في الصراعات والحروب إلى آثار خطيرة بالنسبة إلى صحتهم الجسمية والنفسية. وغالباً ما يكونون خاضعين لضروب الأذى ومعظمهم يواجهون الموت والقتل والعنف الجنسي بل إن كثيراً منهم يُجبَرون على ارتكاب هذه المجازر لدرجة أن بعضهم يعاني من آثار سيكولوجية خطيرة في الأجل الطويل ومن ثم فإن عملية إعادة دمج هؤلاء الأطفال بالمجتمع مرة اخرى تمثل أمراً بالغ التعقيد .

* خبير في الشؤون العسكرية و الا ستر ا تيجية

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum of Human Rights Organization

No. 51 Nov. 2016 العدد الواحد والخمسين - تشرين الثاني ٢٠١٦

ذكرى اللقاء .. عشق العراق بقطف الورود لهُ

بقلم / حامد خيري الحيدر

ها هي شمعة أخرى تطفئها رياح الأيام ، لتتهاوى معها ورقة مهترئة من شجرة العمر أسقطتها آهات ومتاعب الحياة .... في مثل هذا اليوم كان اللقاء بيني وبين الذي أغواني بأنفاس أزهاره ، فلم أعد أقوى على الافلات من محبته ... لم تكن البداية باسمة مفرحة كلقاء جميع الأحبة عند بداية رحلة هواهم المجهولة ، حيث تحتضنها نسائم المودة وعبَق الاحلام الواعدة .. بل مع صرخة مدوية لم يُسكنها سوى هَدهَدة أم حنون صابرة .. ربما كنت قاسياً بصرختي تلك ، الرافضة لهذا اللقاء ، لكني كنت صريحاً بعدم ائتماني جانبه وشعوري رغم عدم أدراكي بعد بمقدرات الدهر بجحود ونفور وغدر سيصيبني منه يوماً .. مع ذلك جعلت منه توأم للروح وصديق لدود لي في العيش .. فصرت في كل عام من ذكرى ذلك اللقاء أقطف وردتين ، واحدة له والأخرى لي ، حتى شب وكبُر وبلغ من الجمال أروعه ومن الفتنة أبدعها .. لتتحول رفقتنا الى عشق تعجز الألسن عن الحديث عنه ، والكلمات بوصفه .. فقد أصبح عيني التي أرى فيها هذا العالم الفسيح بعد أن غدا شمساً تتوهج بين نجومه.. أخافتني قسوته وتناقضاته المسافرة بين ضحكات ودموع ، وتلاعبه وايلامه بقلوب وحَيَوات جميع من وقع بهواه ، حتى جعلهم يحلقون بين عوالم الأوهام ، يطيرون بين سُحبها ، ثم ليرمي بهم من علياء سماء الحقيقة لقدرهم الغامض ، مُشتتين مَبهورين من هول وفجاعة المصير .... قد يسألني من تحجر تفكيره وأصبحت ذاكرته مجرد أرقام مُبهمة لا توجد إلا في معاجم التطور .. أيهما أكبر أنت أم من تعشق ؟ رغم بلادة السؤال أجبت مع ابتسامة عريضة تستذكر مُحّيا الحبيب ... قد لا تصدقني أن قلت حتى أنا لا أعرف ، فهو أكبر من أن يكون جزءاً مني وأصغر من أن أكون جزءاً منه .. ربما هو أكبر .. فعلى فسيح مساحته تشظت أوصالي .. ومن عذب مياهه ترطبت عروقي ، ومن طين أرضه تجّلد كياني ، ومن برودة هوائه تشبثت بأهداب الحياة .... وربما يكون أصغر.. وهو الحبيس أبداً في قلبي ، المعلقة صورته بقلادة تلامس صدري على الدوام ، فتشعرني ببقايا دفئ حنينه الكاذب ..... يواصل أسئلته المُملة ... وهل لا زلت تعشقه ، حتى بعد أن طردك من بيته وجعلك هائماً في بلاد الصقيع ، حائراً في عتمة المستقبل نادباً أيامك السالفة ؟ أجبته بعد زفرة عميقة كأني أخرج معها كل أحزان السنين.. هذا شأنه ، ربما ملّ عشقي ، ربما كرهني ، ربما أتخذ من آخرين رفقة وعشاق له ... لكن!!! أعقبتها ببضع قطرات دمع سقطن رغماً عني ، ما لبث أن تحولن الى حَبات بَرَد .... هل أستطيع أن أطرده من كياني المُبعثر ؟ هل أقدر أن أخرجه من خريطة أحلامي الخائبة على مدى الزمن ؟ هل يساعدني الحظ يوماً لأتمكن من مَحو صورته المُبهمة من خيالي الحائر المنهك؟ ببساطة أقول .. لا .. محال أن يحدث مثل هذا رغم نزيف آلامي.. سيظل يتملك جوارحي هذا القاتل المُتلذذ بعذاب مُحبيه ، والقتيل المُضحى بتاريخه ، هذا العاشق المهووس بالصبر والصمود ، والمعشوق حتى النخاع رغم نكرانه لعاشقيه ، ذاك الذي في قاموس الأوجاع ، وصفحات النضال المعفرة بالتراب ، وأهازيج صناع الحياة يُدعى .. عراق .. وسأظل في ذكرى لقائنا من كل عام أقطف وردتين ، واحدة له والأخرى لي .